المملكة العربية السعودية

جامعة الرياض

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES

عمادة شؤون المكتبات

Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

No. ..... : الرقم Date ..... : التاريخ

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
الرقم ٤٣٠٧ ف ٩٠٨/٥
العنوان (شرح على ملحة)
المؤلف
تاريخ النسخ
اسم الناسخ
عدد الأوراق
ملاحظات

Copyright © King Saud University

١٦٠ ش (شرح رسالة فى المنطق ، قطعة منه) . خط القرن الثالث عشر الهجرى تقديرا .

٢٢ق ٢٧س ١٦ر٥×٢٣ر٥سم

نسخة جيدة ، خطها نسخ معتاد ، ناقصة الأول والآخر .

٤٣٠٧

١ـ المنطق أ ـ تاريخ النسخ

Copyright © King Saud University

(شرح رسالة المنطقة) تقطعه منه.

أوله "الحمد لله وبه أبدأ" كما أشار له بقوله فتقيضه الأعم الخ وشأن الذي بينهما عموم وخصوص الحيوان والإنسان فالأول أعم والثاني أخص..."

آخره "والحمد لله رب العالمين..." فيه دلالة الالتزام مثلا... أنا عطشان ونحو ذلك مما لم يوضع له (؟) يدخل أيضا أي؟

خط نسخ معتاد كتبت الورقة الثالثة عشر الأخيرة تقريبا

٢٧ ٢٠ قد

نسخ صغير ناقص بعض الأوائل والأواخر وبوجد فراغ تمامه بعض الكتب

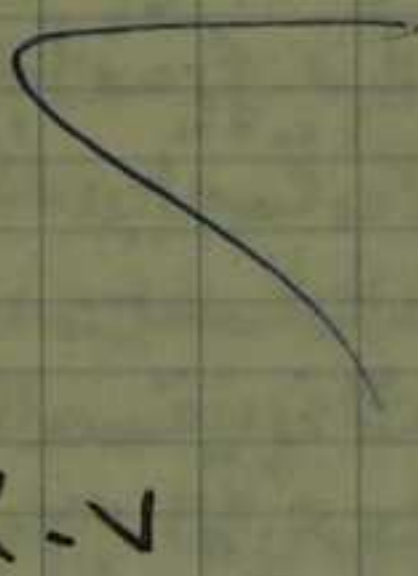

٤٢٠٧

٤٧

كما اشار له بقوله فنقيض الاعم الخ ومثال اللذين بينهما عموم وخصوص مطلق
الاصليين الحيوان والانسان فالاول اعم والثاني اخص مطلقا فيهما
ونقيض الاول لاحيوان والثاني لاانسان وظاهران بين هذين
النقيضين العموم والخصوص المطلق كاصليهما لكن على التفاكس فا
لاول هو الاخص مع انه نقيض الاعم والثاني هو الاعم مع انه نقيض
الاخص فيجتمعان في نحو الحجر وينفردلاانسان في نحو الحمار ولايمكن
ان ينفرد الطرف الاخر وهو لاحيوان اذ كل ما ثبت لاحيوان ثبت
لاانسان بخلاف العكس والكلي ينقسم الخ من المعلوم ان
المراد بالكلي خصوص المفرد وان قلنا ان المركب ينقسم الى كلي وجزئي
لانه هو الذي ينقسم الى هذه الاقسام قال في الكلي للعهد والمعهود
هو الكلي المفرد هي مبادي التعريفات اي التي تبتدأ منها التعريفات
وتركب باعتبار مجموعها لاجميعها فلا يرد النوع والعرض العام كما
ان الكلي فيه اظهر في مقام الاضمار وقوله اما ان يكون الخ
محصله انه ينقسم الى قسمين خارج عن الماهية وغير خارج
عنها والثاني ينقسم الى قسمين ما هو عين الماهية بتمامها
وما هو جزء منها والثاني ينقسم الى قسمين مساو للماهية واعم
منها والقسم الاول اعني الخارج عن الماهية ينقسم الى قسمين
مختص بافراد تحت حقيقة واحدة وغير مختص بها فهذه خمسة
اقسام فتامل عن ماهية افراده اعلم ان الماهية لها اعتبارات
ثلاثة احدها ان تعتبر مصحوبة بالتشخص وتسمى الماهية المخلوطة
والماهية بشرط شيء ثانيها ان تعتبر غير مصحوبة بذلك وتسمى
الماهية المجردة والماهية بشرط لاشيء ثالثها ان تعتبر لابشرط
شيء وتسمى الماهية المطلقة والماهية لابشرط شيء وهي اعم
من الاوليين تمام ماهيتها اي ماهيتها بتمامها وكذا يقال
فيما بعد والضمير عائد للافراد وقوله بحيث الخ تصوير باللازم
وقوله لايكون في حقيقة كل واحد الخ فلا يقال حقيقة كل واحد
من الافراد فيها جزء زائد وهو التشخص فلا يصح كون ذلك تمام

ويجاب بان المراد الحقيقة النوعية لا الشخصية وقوله منها اي من تلك الافراد
بحيث الخ تصوير بالملزوم او باللازم ثم هو اي الامر الكلي الذي يكون
جزأ من حقيقة افراده وقوله اعم مساو لها اي متحد معها ما صدقا مع
مخالفته لها مفهوما وقوله واما اعم اي مطلقا فهذه ثلاثة
اقسام تقريع على ما تقدم من قوله والثاني اما ان يكون الخ وقوله
يسمى الاول اي الذي هو الخارج مع كونه تمام الماهية وقوله والثاني اي
الذي هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية ومساويا لها وقوله والثالث
اي الذي هو غير الخارج مع كونه جزء الماهية واعم منها بما تحت
حقيقة واحدة اي بالافراد التي تحت حقيقة الخ فهو الخاصة
تسميته بذلك انما هي بالنظر لمجموع الافراد واما بالنظر لكل فرد فيسمى
عرضا عاما فالناطق مثلا خاصة للانسان عرض عام لزيد وعمرو
وهكذا فهذه خمسة اقسام متفرعة على مجموع ما تقدم فالجنس
الخ الفاء فصيحة لافصالها عن شرط تقديره اذا اردت بيان حكم
واحد من هذه الخمسة فالجنس الخ وقوله ما صدق الخ اي كلي صلح
لان يحمل حمل مواطاة وقوله في جواب ما هو على كثيرين الخ تكمل من الجار
متعلق بقوله صدقا وانما افرد الضمير في قوله ما هو مع انه لا يجاب
به الا عن السؤال عن اثنين او اكثر اشارة الى جواز ان يقال في السؤ ل
ما هو على التاويل بالمذكور وقوله على كثيرين انما كان بالبا
والتون مع ان المصدوق عليه قد يكون غير عاقل تغليبا للعاقل
لشرفه واورد على التعبير بكثيرين انه يقتضي انه يشترط ان
يصدق على ستة انواع او تسعة فاكثر لان كثيرين جمع كثير
واقل الكثير ثلاثة واقل الجمع اثنان او ثلاثة وذلك غير مراد
واجيب بان التعبير بذلك من مسامحات المصنفين التي
مقتضاها غير مراد وقوله مختلفين بالحقيقة اي فيها وبسبب
اختلاف الحقيقة فالباء بمعنى في او سببية كحيوان تمثيل لما
لما يصدق في جواب ما هو الخ لشرح الكلام اي كلامه في
المتن مقدمة اعلم انها في الاصل صفة بلا نزاع اما من

غير مح

قدم اللازم الذي بمعنى تقدم فتكون بكسر الدال لا غير بمعنى متقدمة او من قدم
المتعدي فيجوز فيها فتح الدال وكسرها لكن ذكر ابن عبد الحق ان الفتح قليل ثم
اختلف فقيل نقلت الى الطائفة المتقدمة امام الجيش ثم الى اول كل شيء
وقيل نقلت الى اول كل شيء من اول الامر وقد اشتهر عندهم مقدمة العلم
ومقدمة الكتاب والاولى عبارة عن معان مخصوصة بها يكون الشروع في
ذلك العلم على بصيرة كالتعريف والموضوع والغاية والثانية عبارة عن
الفاظ مخصوصة قدمت امام المقصود لارتباط له بها وانتفاع بها فيه
كذا اشتهر وبحث فيه بان فيه تحكما ولذلك ذهب بعضهم الى ان كلا منهما
عبارة عن المعاني واجيب بان العلم اسم للمعاني فناسب ان يكون مقدمته
كذلك والكتاب اسم للالفاظ فناسب ان تكون مقدمته كذلك فلا تحكم
وظاهر انه ليس المراد هنا مقدمة العلم وانما المراد مقدمة الكتاب ان
السائل اي سؤال معتبر عند المناطقة وهو ما يكون بما واي دون ما
يكون بمتى واين وكيف وكم عن امر المراد به الجنس فيشمل الواحد
والمتعدد مع كونه شاملا للكلي والجزئي وهذا التقرير يظهر دخول الاقسا م
التي ذكرها بعد عن تمييز من الخ الضمير عائد للام والمصدر بمعنى
اسم الفاعل اي مميز ولو عبر به لكان اوضح واللفظ الموضوع الخ
هذا انما هو بالنظر لاصطلاح اهل هذا الفن والا فبالنظر للغة يجوز
السؤال بما عن المميز وباي عن الحقيقة وذكر السكاكي ان ما يسئل بها
عن شرح الاسم اي تبيين مفهومه نحو ما العنقاء اي ما مفهومها وعن
الوصف نحو ما زيد اي ما وصفه اكريم بخيل مثلا وهذا لا يعترض به
على المناطقة لانهم انما اردوا بالبيان اصلها وحقيقتها عندهم وهو
السؤال عن تمام الحقيقة ولذلك انكر فرعون لعنه الله على سيدنا موسى
جوابه بالصفات حيث قال رب السموات والارض الخ بعد قوله فرعون
وما رب العالمين حتى نسبه الى الجنون لكونه يعلم ان ما موضوعة
للسؤال عن الحقيقة ولم يفهم نكتة عدوله سيدنا موسى عن الحقيقة
الى الصفات وهي الاشارة الى انه لا يسئل عن حقيقة المولى وانما يسئل
عن صفاته حتى اشار الى جنونهم بقوله رب المشرق والمغرب وما بينهما

م

ان كنتم تعقلون وهذا كله ظاهر في الموجود واما المعدوم فيسأل عنه بما
لطلب معرفة مفهومه لا حقيقته لأن المعدوم لا حقيقة له ثم السائل
عن تمام الحقيقة الخ اي واما السائل عن المميز فقد يسأل عن المميز الذاتي وقد
يسأل عن المميز العرضي فالسؤال عن المميز منحصر في هذين القسمين واعلم ان
المراد بتمام الحقيقة ما يعم تمام حقيقة المفرد وتمام حقيقة المشترك بين
اثنين فصاعدا ليكون كلامه شاملا للاقسام كلها عليها جار
ومجرور متعلق بما بعده وكذا الجار والمجرور بعده ما بقي من الاقسا
اي كالسؤال عن حقيقة متشخص وكلي او وكليين او واكثر او متشخصين
وكلي او وكليين او واكثر او متشخصات كذلك وقوله الممكنة لعله لتخرج
بذلك عن السؤال عن متشخص وكلي متعلقي الحقيقة كزيد والانسان
فان ذلك لا يمكن لان الجواب عن الشخص بالاجمال وعن الكلي بالتفصيل
ما هو زيد ما اسم استفهام مبتدا وهو ضمير منفصل خبره والجملة
خبر مقدم وزيد مبتدا مؤخر هذا هو الاظهر في الاعراب والمعنى عليه
زيد اي شيء حقيقته ومثل ذلك يقال فيما بعد مثال لا يخفى انه
لا يغني عنه قوله مثال لاختلاف موردهما فتامل واما جواب هذه
الاسئلة مقابل المحذوف ملاحظ تقديره هذا بيان الاسئلة
المسئول عنها انما اتى بذلك للاشعار بان العلة في هذا الاشتراط هي السؤ
عن الحقيقة اخذا من القاعدة الشهيرة من ان تعليق الحكم بمشتق
يؤذن بعلية ما منه الاشتقاق وبدل لذلك قوله فيما بعد اذ عن
الحقيقة تسأل اما اجمالا او تفصيلا النصب فيهما بنزع الخافض
فالمعنى اما بالاجمال او بالتفصيل وبدل لذلك قوله فيما بعد واما الجواب
بالتفصيل فالاجمال الخ الفاء فصيحة وحاصله ان الاجمال في
ثلاثة اقسام والتفصيل في قسم عن شخص الخ اي او نحو ذلك كما اذا
كان عن كليات او عن شخص وكليين الى غير ذلك او اشخاص المراد
بالجمع ما فوق الواحد وحينئذ اي وحين كان الجواب بالاجمال وقوله
قد يكون الخ قد فيه للتحقيق ولو قال وحينئذ فالجواب اعم الخ لكان اولى
فان السائل الخ تعليل لكون الجواب اعم من المسؤول عنه فانما

يجاب

يجاب الخ مقتضاه انه لا يصح الجواب بالحقيقة المشخصة بان يقال
حيوان ناطق متشخص وهو كذلك على ما نقل عن الشيخ الملوي لان
الجزئي لا يحد قال بعض المحققين وللبحث فيه مجال وهو كما قال
الذي هو حقيقة الخ اي الذي هو حقيقته النوعية لا الشخصية
لزيادتها على ذلك بالتشخص اذ عن الحقيقة الخ تعليل لقوله
فانما يجاب الخ ولا شك ان النوع الى اخره مرتبط بقوله فانما يجاب
الخ وانما اظهر للفصل وقوله منه اي من هذا الشخص فقد صارت
الخ مفرع على ما قبله وكان الاظهر ان يزيد عليه على قوله بعد فان ذاته الخ
تعليل لقوله وهكذا الخ وقوله بعوارض اي كالطول والقصر والسواد والبيا
الى غير ذلك زائدة عليها اي على تلك الحقيقة وبقي الجواب
الخ الذي كان مقتضى الظاهر ان يقول عطفا على ما تقدم واذا قال
ما هو الانسان والفرس فانما يجاب بتمام الحقيقة المشتركة بينهما ولا
شك اعم انها اعم منها اذ عنه سأل فاذا اجيب بذلك بان يقال
الخ لان ما ذكر فيه تكرار والمحال وقوله ايضا متقدمة من تاخير
وان لم يكن الخ غاية في السؤال فالضمير عائد له والمعنى سواء كان
هذا السؤال عن كلي او عن متشخص ولو قال وان لم يكن متشخصا باسقا
الجار ويكون غاية في المتعدد لكان اظهر نحو قوله الخ تمثيل للسؤال
عن المتعدد الكلي الماخوذ غاية هاهنا اي في هذا المثال تلك
الحقيقة اي التي هي المشتركة بينهما وقوله بان يقال الخ تصوير للجواب
بما هو اعم من كل واحد منهما كان الانسب ان يقول بما هو اعم
منهما لان الكلام فيما هو اعم من السؤال لا فيما هو اعم من كل من جزئيه
والاجماب في ذلك اي في السؤال عن متعدد وقوله الاباالجنس الاقرب
اليهما اي الذي هو تمام الحقيقة المشتركة بينهما كالحيوان بالنسبة
للانسان والفرس وكالجسم بالنسبة للانسان والحجر فالمراد الاقرب
اليهما معا كما في المثال الاول او الى مجموعهما كما في المثال الثاني لان
الجسم ليس الاقرب للانسان اذ الاقرب اليه الحيوان كما لا يخفى واما
الجواب بالتفصيل الخ مقابل لقوله فيما مر فالاجمال الخ وكان الانسب به

ان انما خصصه بزيد ان يقول فقد ظهر
من هذا ان تفسير الشيء بالشيء اعم ايراد
ذاته الخ فقوله فان ذاته الخ

ان يقول واما التفصيل الخ مطابقة اي بان يقال هو جسم نامي حساس
متحرك بالارادة متفكر بالقوة وقوله او تضمنا اي بان يقال هو حيوان
ناطق كما اشار له بقوله فيقال الخ فهو قاصر على التفصيل التضمني ولم
يقل او التزاما بان يقال هو ناطق لكون ذلك مجهولا عندهم في الجواب
حتى لا يبقى الخ غاية في قوله بتفصيل اجزائه فيقال الخ
معطوف على قوله فيجاب بتفصيل الخ ولو قال فيقال هو الجسم النامي
الحساس المتحرك بالارادة المتفكر بالقوة او يقال هو الحيوان الناطق لوفى
بالمراد فتامل وهذا الجواب اي الذي هو الجواب بالتفصيل وانما
لم يفصلوا الخ غرضه ان يجيب عن ما قد يقال لم اجملوا في اجوبة الاسئلة
المارة وفصلوا في جواب هذا السؤال وحاصل الجواب انه لما احتمل
في تلك الاسئلة ان السائل قصد السؤال عن الحقيقة المفصلة وانه
قد سأل عنها مجملة قصد السؤال عنها مجملة وكان من عادتهم انهم يقتصر
على اقل الاحتمالين تكلفا اقتصروا على الاجمال بخلاف هذا السؤال
فانه لا يحتمل فيه الا انه قصد عن الحقيقة المفصلة فلذلك اتوا بجوابه
مفصلا لانه كما احتمل الخ يؤخذ منه انه اذا قامت قرينة على انه
قصد السؤال عن تفصيل الحقيقة اجيب بالتفصيل ولا مانع منه
وقوله عندهم اي عند علماء هذا الفن الى السؤال انما عدى الفعل المذكور
بالى لانه ضمنه معنى توجه وقوله عن تفصيل حقائقها اي عن حقائق
تلك الاشخاص ولو قال عن تفصيل الحقيقة لكان اشمل فتامل
ايضا اي كما احتمل انه قصد الى السؤال عن تفصيلها وكان الاولى
حذفه لانه يغني عنه تقييده بالكاف في قوله كما احتمل الخ لكنه
قد يؤتى به تاكيدا عما يفتح له الحقيقة الخ اي عما يميزها له عن غيرها
وكان مقتضى الظاهر ان يقول عن اجمالها اي عنها مجملة وهم ابدا الخ
ليكون على كلا من الاحتمالين السؤال عن الحقيقة فيوافق ما جزم
به فيما سبق من ان السؤال عن الحقيقة حيث قال اذ عن الحقيقة
سال ويوافق ايضا ما مر من ان ما موضوعة للسؤال عن الحقيقة لا عن
المميز كما يقتضيه كلامه فيخالف ما قدمه عما خالطها اي عما

لابسها

لابسها وبين ما يقوله من العوارض اي كالمشي والاكل الى غير ذلك مما لم
يختص بشخص دون شخص ولبسها اي جعلها ملتبسة عليه بغير ها
وتكون الخ في قوة التعليل للاحتمال الثاني فكانه قال وانما احتمل انه
قصد السؤال عما يتفحها له عن ذلك لكونها عندهم معلومة الخ وهم
ابدا الخ اتى بذلك لدفع ما يرد على ما ذكر من انه لما احتمل السؤال
هذين الاحتمالين كان الاولى ان يجاب بالتفصيل لانه اوفى واشفى
في هذا الباب اي الذي هو باب الجواب وقوله يقتصرون الخ اي طلبا
للاختصار ولو قال يقتصرون على اقل الاحتمالين تكلفا كان اظهر
كما تقدمت الاشارة اليه والضرورة اي بل الضرورة فهو ترقي مما
قبله وذلك لان الضرورة اخص من الحاجة اذ هي الحاجة الشديدة
فاذا اجيب الخ اي على الاحتمال بان قصد السؤال عن تفصيل
الحقيقة يعني انه اذا اجيب في السؤال عن زيد مثلا بالانسان
وهو يحمل حقيقته لم يلزم ان يسال عنها ثانيا بان يقول ما الانسان ن
ويجاب عنها بان يقال هو حيوان ناطق او هو جسم نام الخ عن
ذلك اي عن المذكور من الحقيقة او عن السؤال المفهوم من التفصيل الفعل
والحاصل اي الذي يحصل مما سبق في ثلاثة اقسام الاول
الجواب بالحد والثاني الجواب بالجنس والثالث الجواب بالنوع لا يقال
الجواب بالحد كالحيوان الناطق يرجع للجواب بالنوع كالانسان لانه
حد فكان ينبغي ان يقول في قسمين لانا نقول لما تغايرا بالاجمال
والتفصيل لم يتحدا فجاز التعدد باعتبار ذلك عن واحد كلي
نحو ان يقال ما هو الانسان ولا يكون حالة التعدد هذا مستغنى
عنه بما قبله وانما اتى به للتوضيح وهو الجواب بالحد نحو ان
يقال هو حيوان ناطق عن كليين بدل مما قبله وقوله مختلفي
الحقيقة نحو ان يقال ما هو الانسان والفرس فيقال في الجواب حيوان
وقوله او شخصيين نحو ان يقال ما هو زيد وهذا الحمار فيقال
في الجواب حيوان وقوله او شخصي وكلي نحو ان لا يكون عن مفرد
مستغنى عنه بما قبله يقال ما هو زيد والفرس فيقال في الجواب حيوان

كذلك اي مختلفي الحقيقة وهو راجع لكل من قوله او شخصين وقوله او شخصي وكلي ولا يكون عن مفرد مستغنى عنه بما قبله ايضا وهو الجواب بالجنس اي كالحيوان في الجواب عن الاسئلة السابقة كما مر عن مفرد شخصي نحو ان يقال ما هو زيد او اشخاص اريد بالجمع ما فوق الواحد وكذا ما بعده وذلك نحو ان يقال ما هو زيد وعمرو او ما هو زيد وعمرو وبكر وقوله او صنف نحو ان يقال ما هو الزنجي وقوله او اصناف نحو ان يقال ما هو الزنجي والتركي والرومي فيقال في جواب ذلك انسان

قوله كذلك اي مختلفي الحقيقة وحدها الخ ظاهره ان التقييم راجع للاصناف فقط مع ان الاشمل انه يجعل راجعا للصنف ايضا او مع الشخص نحو ان يقال ما هو الزنجي وزيد وقوله او الاشخاص اي او مع الاشخاص نحو ان يقال ما هو الزنجي وزيد وعمرو وبكر فقولنا الخ لو قال علمت ان قولنا الخ او نحو ذلك لكان اظهر ما صدق جنس فيه تسمح لان الجنس انما هو ما فقط واما صدق فهو توطئة لما بعده لكن لما كان الموصول وصلته كالشيء الواحد جعلهما جنسا يخرج الخ اما الفصل والخاصة فلا نهما لا يصدقان في جواب ما هو وانما يصدقان في جواب اي هو كما سيأتي واما العرض العام فلانه لا يصدق في الجواب اصلا اي عن السؤال بما او اي الذي الكلام فيه فلا ينافي انه يقع في جواب كيف نحو ان يقال كيف زيد فتقول صحيح مثلا لكن هذا غير معتبر عند الناطقة كما مر الفصل مطلقا اي سواء كان قريبا كالناطق للانسان او بعيدا كالحساس له وقوله والخاصة مطلقا اي سواء كانت خاصة جنس كالماشي للحيوان او خاصة نوع كالناطق للانسان وسواء كانت لازمة كالضاحك بالقوة او مفارقة كالضاحك بالفعل وقوله او العرض العام لم يقل مطلقا كالذي قبله مع كونه ينقسم الى شامل وغير شامل كما سيأتي لعدم الاعتناء به لانه لا يقع في الجواب على ما مر يخرج الخ اعترض بان الكلام في المفرد والحد ليس كذلك ولهذا جعل ذلك بعضهم توطئة لقوله تختلفان يخرج النوع الحقيقي اي لانه ما صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة

كما

كما سيأتي تنبيه المراد بالالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة كسائر اسماء التراجم وهو في الاصل مصدر نبه اذا ايقظ وفي الاصطلاح عنوان البحث اللاحق المفهوم من الكلام السابق اجمالا المتداول اي التي تداولت واشتهرت وقوله في هذا الموضع اي في مقام الكلام على الجنس والنوع ونحوهما وهو متعلق بالمتداولة وقوله عند اهل المنطق ظرف له قولهم المقول الخ جملة ما ذكر ثلاثة اولها الفاظ الاول المقول في جواب ما هو ومعناه المحمول والمخبر به في ذلك الثاني المقول في طريق ما هو ومعناه المذكور في طريق بيان حقيقة ما هو الثالث الداخل في جواب ما هو ومعناه ما لم يصرح به في الحد من اجزاء المحدود وانما دخلت بالتضمن كما سيأتي فمتى ادقان اي على معنى واحد وهو المخبر به في ذلك الجواب كل واحد اي كالحيوان وكالناطق كما مثل به اجزاء المحدود اي كلا منهما بان دخلت الخ اضراب انتقالي لكن صرح الخ استدراك صوري على ذكرك بضم الذال بمعنى التذكر والعلم واما بكسرها فالتلفظ وهو غير مراد هنا بدليل قوله معاني فهي الخ اي لانها متداولة الخ فهو في قوة التعليل لقوله فعليكي على ذكرك الخ والنوع ما صدق الخ ياتي هنا ما تقدم لك في تعريف الجنس فلا تغفل على كثيرين اي ولو تقديرا فيدخل فيه ما تعددت افراده خارجا ومالم تتعدد بان لم يوجد منها الا واحد كالشمس او لم يوجد شيء اصلا كالعنقاء ومثل هذا ياتي في الجنس ايضا متفقين الخ ان قلت هذا التعريف صادق بالجنس لانه يصدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة مع مخالفة نحو ان يقال زيد وعمرو وخالد وهذا الفرس ما هو فيقال هو حيوان قلت المراد متفقين فقط فيخرج الجنس لانه لا يصدق على متفقين فقط ويحث فيه بان الحيوان قد صدق في المثال المذكور على اربعة وكل ما صدق على اربعة صدق على ثلاثة منها وحينئذ يكون الحيوان داخلا في التعريف المذكور لانه يصدق على ثلاثة منها واجيب بمنع ذلك اذ قوله وكل ما

وكل ما

صدق الخ غير مسلم اذا كان انضمام الرابع الى تلك الثلاثة شرطا في الحمل كما في
المثال المذكور وهذا غلط نشأ من تفصيل المركب اي حمل تفسير لصدق
وقوله واخبر به تفسير الحمل وهو ظاهر ان الضمير عائد على ما صدق
وفيه مام يخرج الفصل الخ تقدم وجهه في تعريف الجنس وقوله يخرج
الحد فيه ما علمت فيما مر والمراد بكونه مقولا الخ لو قاله ولا فرق في
صدقه على كثيرين بين ان تكون جمعت في السؤال او افرد بعضها الخ لكان
اخصر واولى مما لا يخفى جمعت في السؤال اي كان يقال زيد وعمرو
وخالد ما هو وقوله او افرد بعضها اي كان يقال زيد ما هو وحينئذ
فالمراد على كثيرين ولو غير مجتمعة بان يسئل عن واحد وحده ويجاب
عنه على حدته وفي هذه الحالة يقال انه صدق على كثيرين بالقوة
لانه حيث صدق على هذا الفرد مع كونه منحازا عن غيره من الافراد
في الحقيقة كان كأنه صادق على بقية الافراد وبهذا يندفع قول
بعضهم انه يقتضي انه صادق على كثيرين حالة افراد بعضها بالسؤال
وهو فاسد انتهى ووجه اندفاعه انه صادق على كثيرين في هذه
الحالة بالقوة كما علمت وقرينة ذلك اي التعميم المذكور وقوله
كونها اي الكثيرين وما انما الخ هو في المعنى من تتمة القرينة و
وقوله انما يسئل بها عن تمام حقيقة المسؤول عنه اي عند المناطقة
فلا ينافي انها يسئل بها عن غير ذلك عام وهي اي الحقيقة التامة
وان شئت فسرته بتمام الحقيقة وعليه فتانيث الضمير لاكتساب
المرجوع من المضاف اليه وقوله هنا اي في مبحث النوع فالذي
يجاب الخ مفرع على قوله وقرينة ذلك الخ وقوله اذا اي اذا كانت الحقيقة
واحدة مع كون ما انما يسئل بها عن الحقيقة فيصح اذا الخ مفرع
على التفريع الذي قبله عن الشخص الخ متعلق بالسؤال كما قاله
شيخنا وقد اشتملت هذه العبارة على خمس عشرة صورة الاولى
السؤال عن الشخص الواحد كان يقال زيد ما هو الثانية السؤال عن
الشخصين كان يقال زيد وعمرو ما هو الثالثة السؤال عن الاشخاص
كان يقال زيد وعمرو وخالد ما هو الرابعة السؤال عن الصنف الواحد

كان

كان يقال الزنجي ما هو الخامسة السؤال عن الصنفين كان يقال الزنجي
والصقلبي ما هو السادسة السؤال عن الاصناف كان يقال الزنجي والرومي
والصقلبي والرومي ما هو السابعة السؤال عن الصنف مع الشخص كان
يقال زيد والزنجي ما هو الثامنة السؤال عن الصنف مع الشخصين كان
يقال زيد وعمرو والزنجي ما هو التاسعة السؤال عن الصنف مع الاشخاص
كان يقال زيد وعمرو وخالد والزنجي ما هو العاشرة السؤال عن الصنفين
مع الشخص كان يقال زيد والزنجي والصقلبي ما هو الحادية عشرة
السؤال عن الصنفين مع الشخصين كان يقال زيد وعمرو والزنجي والصقلبي
ما هو الثانية عشرة السؤال عن الصنفين مع الاشخاص كان يقال زيد
وعمرو وخالد والزنجي والصقلبي ما هو الثالثة عشرة السؤال عن الاصناف
مع الشخص كان يقال زيد والزنجي والصقلبي والرومي ما هو الرابعة
عشرة السؤال عن الاصناف مع الشخصين كان يقال زيد وعمرو والزنجي
والصقلبي والرومي ما هو الخامسة عشرة السؤال عن الاصناف
مع الاشخاص كان يقال زيد وعمرو وخالد والزنجي والصقلبي والرومي
ما هو منها اي من تلك الاشخاص وحدها اي وحدها هذه
الثلاثة التي هي الصنف والصنفان والاصناف فهو منصوب على
انه حال منها وكذا قوله او مضمومة والظاهر الخ هذا لا استدراك
على ما قبله لمفيد انه يجاب في هذا السؤال بالنوع فقط ولا يخفى
ما في عبارته من الخزازة فلو قال لكن الظاهر انه لا بد في جواب السؤال
عن الصنف او الصنفين او الاصناف عند افرادها منها عن الاشخاص
من ان يوصف النوع بالوصف الذي امتاز به ذلك الصنف عن سائر
الاصناف بالنسبة للاول او بالوصف الذي هو تمام المشترك بين ذلك
بالنسبة للاخيرين فيقال في السؤال الخ لكان اولى اذا افرادي
عن الاشخاص وكان مقتضى الظاهر ان يؤخر عن قوله عن الصنف الخ
كما اشرت اليه وقوله عن الصنف الخ متعلق بالسؤال لا بقوله افرد كما قد
يتوهم ان يجاب فيه الخ لو قال يجاب بالنوع الخ لكان اولى ان كان
الخ هذا التقييد مع اخذه محترز بعد ليس على ما ينبغي بعد قوله

عن الصنف او الصنفين او الاصناف فكان الاولى ان يسلك الصنيع الذي
قدمته له منها اي من الاصناف فيقال الخ فيه لف ونشر مرتب
وقوله مثلا معترضة من تاخير عن الزنجي متعلق بالسؤال وكذا قوله
بما هو والزنج بفتح الزاي واحد الزنج بفتحها ايضا وقد تكسر وهم جيل
من السودان والصقلبي واحد الصقالبة وهم جيل تفصل بلادهم بين
بلغر وقسطنطينية وهي شديدة البرودة الانسان الاسود مقول
القول وكذا قوله بعد الانسان الاعجمي وحكم جواب الخ هذا قد علم
من قوله والظاهر وقوله اصناف النوع اي جنسها ليصح قوله اذا تعدد
او افردت اذ لو ابقي على جمعيته لم يصح قوله او افردت وقوله فيما اي
المحكم فتامله الخ تاملناه فوجدناه لا حاجة الى الوصف المذكور
على القاعدة من ان السؤال بما هو انما يجاب بتمام الحقيقة وهو
النوع ولو احتيج اليه مع الصنف او المتعدد اليه من الاصناف لاحتيج
اليه مع الشخص او المتعدد من الاشخاص مع انه تقدم خلافه فلا يقال
قد يكون السائل عالما بالنوع وقد اراد تمييز صنف وحينئذ فلا يفيد
الجواب به لانا نقول حقه حينئذ ان يسال بأي هو لانها هو فيجاب
بالمميز وهذا الذي ذكرناه الخ اي من التعميم السابق في
معنى الصدق الاضافة للسبابات وكذا ما بعد ولا يجوز الخ معلوم
مما قبله وقرينة ذلك اي وجوب ان يكون الجمع عندها
بينها في السؤال وذلك اي كونه مقولا على مختلفين بالحقيقة
لكن مع ضميمة كون ما انما يسئل بها عن تمام حقيقة المسئول عنه
فاندفع ما قيل من ان هذا يقتضي ان مجرد كونه مقولا على مختلفين
بالحقيقة يدل على انه تمام المشترك وليس كذلك لانه قد يكون
مقولا على ذلك وليس تمام المشترك كان يقال الانسان والفرس جسم
نام فلا يكون الخ منوع على كونه تمام المشترك بين تلك الحقائق
المختلفة والا لبانين الخ اشار بذلك الى دليل الخلف وهو ابان
المدعى بابطال نقيضه فالمدعى هنا عدم كونه تمام حقيقة بعضها ونقيضه
كونه تمام ما ذكر اللازم له مبا ينته لغيرها اللازم لها كونه ليس مشتركا

بين

بين حقيقتين كما اشار لذلك بقوله والا الخ وهذا خلف بضم الخا
بمعنى الكذب والباطل ويفتحها بمعنى انه يستحق ان يرمي خلف الظهر والم
الاشارة عايد لعدم كونه مشتركا بين حقيقتين واذا بطل ذلك بطل
ما ادى اليه وهو مبا ينته لغيرها واذا بطل ما ذكر بطل ما ادى اليه
وهو كونه تمام حقيقة بعضها واذا بطل هذا ثبت المدعى لانه نقيضه
واذا المركبي الخ اي كما ثبت بما ذكر وقوله وهذا اي كونه لايجاب
به في السؤال الخ وهذا هو النوع الخ الضمير عايد على ما صدق
في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة واما النوع الخ
مقابل لما قبله فكانه قال اما النوع الحقيقي فهو المعرف بما سبق
فهو الكلي الخ يخالف النوع الحقيقي من وجهين الاول عدم تقييده بكونه
مقولا على متفقين بالحقيقة الثاني تقييده بكونه مندرجا تحت
جنس اخر والاول هو وجه كون النوع الاضافي عاما والثاني هو
وجه كونه خاصا وعلى عكس ذلك النوع الحقيقي وبينه
الخ كان الانسب فبينه الخ بنا التقديم لخذا من كلامه في الشرح
يجمعان الخ بيان لقوله وبينه وبين النوع الحقيقي الخ وقوله في
النوع السافل اي كالانسان سمي بذلك لانه سفل عما فوقه من
الانواع ووجه اجتماعهما فيه انه يصدق عليه تعريف كل منهما فانه
يصدق عليه انه صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة
ويصدق عليه ايضا انه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو
وقد اندرج تحت جنس في النوع البسيط اي كالنقطة سمي
بذلك لبساطته وعدم تركبه ووجه انفراد النوع الحقيقي فيه
انه يصدق عليه تعريفه دون تعريف النوع الاضافي فانه يصدق
عليه انه صدق في جواب ما هو على كثيرين متفقين بالحقيقة
ولا يصدق عليه انه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو وقد
اندرج تحت جنس لانه لا جنس له والا كان مركبا وهو خلاف الفرض
كما سيأتي في الشرح في الجنس السافل اي كالحيوان سمي بذلك
لانه سفل عما فوقه من الاجناس وقوله والمتوسط اي كالجسم سمي

بذلك لتوسطه بين العالي والسافل ووجه انفراد النوع الاضافي فيهما
انه يصدق عليهما مع تغيير دون تعريف النوع الحقيقي فانه يصدق على
كل منهما انه كلي مقول على كثيرين في جواب ما هو ولا يصدق عليه
انه صدق على كثيرين متفقين بالحقيقة في جواب ما هو
فقولنا الخ الفا للافصاح لا للتعريف وقوله احترازا في بعض النسخ با
لرفع وهو ظاهر وفي بعضها بالنصب على انه مفعول مطلق لمحذوف
هو الخبر والتقدير احترز بانه احترازا الخ وبحث فيه بان الاجناس
لا يؤتى بها للاحتراز وانما يؤتى بها للادخال واجيب بان الجنس
محذوف والتقدير اللفظ الكلي الخ لكن يرد انه لا حاجة للاحتراز
عن ذلك لان سياق الكلام في الكلي وبعضهم يريد بالخروج بالجنس
الخروج عنه بمعنى عدم دخوله فيه لكنه تسمح في العبارة
فليس بنوع تعريف على ما قبله احترز من الحد فيه مام من ان
الكلام في المفرد وهو مركب فلم يدخل حتى يحتاج للاحتراز عنه
فلا يقال الخ اي وان كان مساويا للنوع وهو تعريف على ما قبله
عن الفصل والخاصة والعرض العام تقدم وجه ذلك والصنف
قد يقال لا حاجة لاخراج الصنف بذلك الخ وجه بقوله المندرج تحت
جنس فانه يندرج تحت النوع الا ان يقال هو مندرج تحت الجنس
بواسطة انه راجع تحت النوع المندرج تحت الجنس وقد يقال لا
يعترض بالتاخر على المتقدم مثلا مستغنى عنه بالكاف كما لا
يخفى فانه كلي الخ توجيه للاحتراز عنه لكن محط قوله لكن لا في
جواب الخ اذ لو سئل الخ تعليل لقوله لكن لا في جواب الخ يعني انه
اذا سئل عن بعض افراد الزنجي كان قيل لزيد ما هو اجيب بالنوع
لا بالصنف كان يقال هو انسان ولا يقال هو زنجي يخرج الجنس
العالي اي لانه لم يندرج تحت جنس اذ ليس فوقه شيء كما ذكر بقوله
وهو الذي لا جنس فوقه كالجوهر اي بنا على جنسيته واما
على القول بانه عرض عام لما تحته وهو مذهب الفلاسفة كما نقله
سيدي سعيد عن بعض الحلل فالجنس انما هو الهيولي والصورة فان

قيل

قيل يرد على جعله جنسا عاليا ان فوقه اعلى منه كالشيء والحادث والمذكو
اجيب بان هذه لما لم تجعل اجزاء لماهية من الماهيات لم تكن من
الجنس الذي الكلام فيه ودخل بالكاف العرض فانه جنس عال لانه لا
جنس فوقه وتحته الاجناس التي هي المقولات التسع الآتي بيانها
ان شاء الله تعالى ويخرج الجنس المنفرد اي لانه لم يندرج تحت
جنس اذ ليس فوقه شيء كما ذكر بقوله وهو ما ليس الخ كالعقل
الكاف استقصائية وقوله عند بعضهم اي وهو من يقول بانه جنس
لانواع مختلفة بفصول لا تنعكس وبان كلا من الجوهر والعرض ليس جنسا
له لان ليس بجوهر ولا عرض بل هو مجرد بنا على ان العالم اقسام ثلاثة
جوهر وعرض ومجرد وتلك الانواع هي العقول العشرة التي اثبتها
الحكما وبيان مذهبهم فيها انهم يقولون ان المولى تبارك وتعالى
علة في وجود العالم وانه تعالى لكونه واحدا لا تكثر فيه بوجه
لم يبن عنه الا معلول واحد وهو العقل الاول ثم احدث هذا العقل
هيولى الفلك الاطلس اي الخالي عن الكواكب وهو المسمى في لسان
الشرع بالعرش واحدث ايضا صورته ونفسه وعقله ثم احدث من هذا
العقل هيولى فلك الثوابت اي الكواكب التي لا تسير وهو المسمى في لسا
الشرع بالكرسي واحدث ايضا صورته ونفسه وعقله ثم احدث
هذا العقل هيولى فلك زحل وصورته ونفسه وعقله ثم احدث
هذا العقل فلك المشتري وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا
العقل هيولى فلك المريخ وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل
هيولى فلك الشمس وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل
هيولى فلك الزهرة وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل
هيولى فلك عطارد وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل
هيولى فلك القمر وصورته ونفسه وعقله ثم احدث هذا العقل العنا
الاربعة اعني الماء والنار والهواء والتراب فاختلطت وتهيئت لقبول
الصور المختلفة وهذا هو العقل الفياض المسمى المدبر للعالم بالكون
والفساد والمراد بالثاني خلع العنصر صورته وبالاول لباسه صورة

عنصر اخر كخلع عنصر النار عن صورته النارية والباسه الصورة الترابية
فان قيل اذا كان مذهبهم ان الواحد الذي لا تكثر فيه لا ينشا عنه الا
معلول واحد فكيف ينشا عن كل من العقول المذكورة الامور الاربعة
السابقة مع كونه واحدا اجيب بانه وان كان واحدا بالذات لكنه
متعدد بالاعتبار فانه له اعتبارات اربعة الاول اعتبار امكانه
لذاته والثاني اعتبار علمه بهذا الامكان والثالث اعتبار كونه
واجبا لغيره والرابع اعتبار علمه بهذا الوجوب ولا يخفى بطلان
هذه المقالات وما فيها من التعقولات واشار بقوله عند بعضهم الى
ان فيه اضطرابا فمقابل ذلك انه نوع تحته اشخاص مختلفة بالخوا ص
المشخصة لها وعليه فمثال الجنس المنفرد منفردا كما سيشير اليه
فيما ياتي ويخرج ايضا النوع البسيط اي لانه لم يندرج تحت
جنس اذ لا جنس فوقه والا كان مركبا وهو خلاف الفرض وهو
اي النوع البسيط كالنقطة هي نهاية الخط وهو كم لا يقبل القسمة
الا طولا بخلاف كل من السطح والجسم التعليمي فان الاول يقبلها طولا
وعرضا والثاني يقبلها طولا وعرضا وعمقا وبيان ذلك انك اذا وضعت
جوهرا فردا بالصق جوهر فرد اخر قام بهما امتداد وهو المسمى بالخط
فاذا وضعت جوهرين اخرين بالصق احدهما قام بالمجموع امتداد وهو
المسمى بالسطح فاذا وضعت فوق هذه الجواهر الاربعة جواهر اخر قام
بالمجموع امتداد وهو المسمى بالجسم التعليمي واما الجسم الطبيعي
فهو اسم لجملة تلك الجواهر هذا كله كما قاله شيخنا عند الحكماء
واما عند المتكلمين فالنقطة اسم للجوهر الفرد والخط والسطح والجسم
من الجوع المركب وادخل بالكاف الواحد وهي نهاية الواحد خطا
او غيره واذا عرفت حد النوع الاضافي اي وحد النوع الحقيقي وكا ن
الاولى التصريح بذلك لان معرفة النسبة بينهما انما تترتب على مع فة
حد كل منهما كما ذكرنا اي في المتن فيجتمعان الخ بيان لقوله
ان بينه وبين النوع الخ بنوع الانواع سمي بذلك لانه نوع
لكل من الانواع التي فوقه مع كونه لا نوع تحته كالانسان تمثيل

للنوع

للنوع السافل وقوله فانه نوع الخ توجيه للتمثيل به لذلك والاصناف
معطوف على الاشخاص ويقال الخ مرتبط بقوله فانه نوع حقيقي
وقوله فيه اي له وقوله ايضا اي كما قيل له نوع حقيقي لانه راجع
علة لقوله ويقال الخ جنس الحيوان الاضافة للبيان وقوله
وغيره اي كالجسم النامي ومطلق الجسم فانه ليس الخ تعليل لقوله
وينفرد الخ والضمير عائد للنوع البسيط وقوله لعدم انه راجع الخ علة
للتعليل والا لزم الخ اي والا بان كان منه ما تحت جنس لزم
تركبه من ذلك الجنس ومن شيء يميزه وقد اشار بذلك للدليل المخالف
وهو اثبات المدعى بابطال نقيضه كما مر فالمدعي هنا عدم انه راجه
تحت جنس ونقيضه انه راجه تحته اللازم له تركيبه كما ذكره
بقوله والا لزم الخ هذا خلف اسم الاشارة عائد لتركيبه واذا
بطل ذلك بطل ما ادى اليه وهو انه راجه تحت جنس واذا بطل ذلك
ثبت المدعى لانه نقيضه فانه نوع الخ تعليل للتمثيل بالحيوان
للذي انفرد فيه النوع الاضافي وقوله لانه راجه الخ تعليل للعلة
جنس للجسم الاضافة للبيان وقوله وليس بنوع الخ مرتبط بقوله
فانه نوع اضافي وقوله لانه ليس الخ تعليل لقوله وليس الخ وينفرد د
ايضا اي كما انفرد في الجنس السافل وهو ما فوقه جنس وتحته
جنس المراد بالجنس في الشقين ما يشمل المتعدد لا خصوص جنس
فوقه ع واحد فالذي تحته متعدد منفرد كالنامي فان فوقه الجسم والجوهر
والذي تحته متعدد كمطلق الجسم فان تحته النامي والحيوان
فانه الخ توجيه للتمثيل به لما انفرد فيه النوع الاضافي وقوله لانه راجه
الخ علة للتعليل لانه جنس الخ تعليل لقوله وليس الخ من
بيان ذكرنا الاضافة للبيان ولو قال من ذكرنا باسقاط بيان لكان
اولى تعدد مراتب الخ اما وجه معرفة ذلك في الجنس فظاهر
واما وجه معرفته في النوع الاضافي فهو ان قوله السافل يشعر
بان هناك نوعا غيره وعلم من كلامه ان النوع الحقيقي لا مراتب
له لاستحالة ان يكون النوع الحقيقي فوقه نوع حقيقي اخر

والالزم ان يكون النوع الحقيقي جنسا وهو باطل ولاشك انها اي مراتب الجنس
والنوع الاضافي وقوله كذلك اي متعددة وبحث فيه بانه لافائدة لذلك
بعد قوله قد عرفت لان المعرفة لاتكون الا مطابقة للواقع واجيب
بان المعرفة عند اهل هذا الفن مطلق الادراك ولو خالف الواقع وحينئذ
فيكون لذلك فائدة وهي انها كذلك في الواقع ويسمى ايضا اي مما
يسمى بالجنس العالي وقوله جنس الاجناس سمي بذلك لانه جنس لكل ما كان
تحته من الاجناس مع كونه لاجنس فوقه والجنس المتوسط معطوف
على قوله الجنس العالي وقوله وهو ما فوقه الخ تقدم ان المراد بالجنس
في التعريفين مايشمل المتعدد فلا تغفل فان فوقه الخ ظاهر
عدم اعتبار النامي مع انه سياتي يذكره فكان الانسب بما سياتي ان
يقول وتحته جنس النامي والحيوان كالجنس السافل معطوف على
قوله الجنس العالي فانه ليس الخ توجيه للتمثيل بالحيوان للجنس
السافل وفوقه الاجناس معطوف على قوله وانما تحته الانواع
والجنس المتعدد معطوف على قوله الجنس العالي ومثال متعدد
اي على التحقيق فلا ينافي قوله بعد وقد مثل الخ لانه خلاف التحقيق
اذ الاجناس الخ تعليل لقوله ومتعدد ومثاله متعذر والمراد
الاجناس التي ليس فوقها جنس كما هو ظاهر عشر اي التي هي
المقولات العشر المنظومة في قول بعضهم
الجوهر الكم كيف والمضاف متى أني ووضع له ان ينفعل فعلا فالجوهر
هو المقول على كل ما قام بنفسه بسيطا كان او مركبا والكم هو المقول على
كل عرض يقتضي القسمة في جهة فقط وهو الخط او في جهتين وهو
السطح أو في ثلاث وهو الجسم التعليمي والكيف هو المقول على كل عرض
لا يتوقف تعقله على تعقل غيره ولا يقتضي القسمة ولا عدمها لذاته
وخرج بالقيد الاول ما يتوقف تعقله على تعقل غيره كالابوة
وبالقيد الثاني ما يقتضي القسمة وهو الكم وما يقتضي عدمها وهو
النقطة والوحدة ودخل بالقيد الاخير العلم فانه وان اقتضى القسمة
ان تعلق بالمركب نحو زيد قائم وعدمها ان تعلق بالبسيط نحو زيد

لكن

لكن لايقتضي ذلك لذاته بل باعتبار المعلوم والاضافة هي المقولة على
كل نسبة لاتعقل الا بالنسبة الى نسبة اخرى معقولة بالنسبة اليها كالابوة
والبنوة والملك هو المقول على حصول الشيء في الزمان سمي بذلك
لانه يسئل عنه بمتى والاين هو المقول على حصوله في المكان سمي
بذلك لانه يسئل عنه بأين والوضع هو المقول على الهيئة التي تعرض
له بسبب حصول النسبة بين بعض اجزائه مع بعض وبسبب حصول لها
بين أجزائه والامور الخارجة وهي جهة فوق وتحت مثلا كالانتاء
والقعود والملك هو المقول على كون الشيء محاطا بشيء آخر ينتقل
بانتقاله كالتقمص والتعمم والفعل هو المقول على تأثير الشيء في غيره
مادام يؤثر فيه كالتسخين والتبريد والانفعال هو المقول على
تأثر الشيء عن غيره مادام يتأثر كالتسخن والتبرد وقد اشار بعضهم
لهذه المقولات بالتمثيل لها في قوله

زيد الطويل الأزرق ابن مالك ... في بيته بالأمس كان متكي
بيده يخصف نعلا فالتوى ... فهذه عشر مقولات سوى

وهذه الامور قد افردت بالتأليف فمن اراد مزيد الكلام عليها فلينظرها
وكلها تحتها جنس اي وحينئذ فلا تصح ان تكون منفردة
ولا عدمه غير محتاج اليه هنا بناء على جنسيته اي بناء على
القول بانه جنس وان الجوهر ليس جنسا له كما مر وقوله واختلافا الخ
عطف علة على معلول واما ابن الخ مقابل لقوله اما ان ينقسم
الجنس الخ كما في الجنس تفسير لقوله ايضا وسمي اي النوع
السافل وتقدم وجه تسميته بذلك فالنوع الخ الفاء فصيحة
مثلا مستغنى عنه بالكاف فانه ليس الخ توجيه للتمثيل
وهواي الجنس العالي وقوله وليس نوعا اي ذلك الجوهر
وقوله اذ لا جنس فوقه تعليل لقوله وليس الخ والفرس كان
الاولى اسقاطه لان الكلام في الانواع المترتبة وساذكر مع الانسان
في مرتبة واحدة فانها اي هذه الثلاثة وفي نسخة فانهما
بضمير التثنية وعليها فالانسان والفرس قسم وجوهما قسم

المتفقة الخ راجع للاثنين قبله وهو الذي فوقه نوع وتحته نوع المراد
بالنوع في الشقين ما يشمل المتعدد كما مر نظيره في الجنس فان كل
واحد منها فوقه انواع غير ظاهر بالنسبة للجسم النامي اذ ليس فوقه
الا نوع واحد وهو مطلق جسم وقوله وتحته انواع غير ظاهر ايضا بالنسبة
للحيوان اذ ليس تحته الا النوع الساقل وهو الانسان والفرس ونحوهما
واما قوله فتحت الحيوان الانسان الخ ففيه نظر ظاهر من ان الكلام
في الانواع المترتبة فانه اي الجسم النامي وحده الجسم الخ لا
حاجة لذلك لتصريحه به قبل فلو قال وتحت الجسم النامي الحيوان
الخ لكان اولى ومثاله الخ اي على التحقيق كما تقدم في نظيره
وقوله ايضا متقدمة من تاخير وقد مثل له ايضا اي تمام مثل به
للجنس المتفرد واعلم ان كل ما يتقوم الخ محصله ان كل جزء دخل
في قوام الجنس الاعلى كالجوهر او في قوام النوع الاعلى كالجسم دخل
في قوام ما تحته لان الاعلى مقوم لما تحته ومقوم المقوم مقوم
وليس كل جزء دخل في قوام الاسفل دخل في قوام الاعلى لان الاسفل
ليس جزءا من الاعلى نعم بعض اجزاء الاسفل تدخل في قوام الاعلى
وكل قسم انقسم اليه الاسفل كالحيوان ينقسم الى ناطق وصاهل
ونحوهما انقسم اليه الاعلى كالجسم لان الاسفل فرد من الاعلى
والقاعدة ان اقسام الفرد من شيء اقسام من ذلك الشيء وليس كل
قسم انقسم اليه الاعلى كالجسم ينقسم الى نام وغيره ينقسم
اليه الاسفل كالحيوان لان الاعلى ليس فردا من الاسفل حتى تكون
اقسامه اقساما منه نعم بعض اقسام الاعلى ينقسم الاسفل
تامل جنسا كان او نوعا تقيم في الاعلى من غير عكس اي
كلي فلاني في انه ينعكس جزئيا كما علمته مما مر لان الاعلى
الخ علة لقوله ان كل ما يتقوم به الاعلى الخ وذلك كالحيوان فانه
جزء من الانسان لتركبه من الحيوان والناطق وقوله لا عكس اي
مطلقا لا كليا ولا جزئيا فلا يكون الاسفل جزءا من الاعلى ابدا والا
لزم تحققه بدونه لان الجزء يتحقق بدون الكل

من غير

ان كل ما

من غير عكس اي كلي فلاني في انه ينعكس جزئيا كما يعلم مما سبق قوله
لا عكس اي ليس الاعلى فردا من الاسفل وليس كل قسم انقسم اليه
الاعلى انقسم اليه الاسفل بل بعض ما انقسم اليه الاعلى ينقسم
اليه الاسفل كما يؤخذ مما نقله شيخنا عن شرح الشمسية

طقة

والفصل الخ عرفه بتعريفين لعله لان كلا منهما قد قالته المنا
وكذا يقال في الخاصة في جواب اي ما هو زاد غيره في ذاته
وفائدته تعيين ان السؤال عن المميز الذاتي بخلافه قيل هذه
الزيادة فاسدة كان محتملا لان يكون عن المميز الذاتي وان يكون عن
المميز العرضي ولذلك قال الفنري السؤال باي شيء هو ان قيد بفي
ذاته فعن المميز الذاتي وان اطلق فعن المميز المطلق وان قيد
بفي عرضه فعن المميز العرضي كالناطق باعتبار الخ اي فانه

نسان

جزؤها الصادق عليها في جواب اي ما هو فان قيل ما هية الا
حيوان ناطق ولا معنى لصدق الناطق عليها اذ بصير المعنى
الحيوان الناطق ناطق وهو اخبار بمعلوم اجيب بان غرض
الكلام انه صادق عليها في جواب السائل وهو لا يعلم انه ناطق
وانما يعلم انه حيوان فصح الصدق نظرا لذلك لانه حينئذ
ليس اخبارا بمعلوم ولا نظر لكون الماهية شاملة لكل منهما وعلم
ان الناطق يميز الانسان عما شاركه في الجنس اتفاقا وعن
غيره بناء على القول بانه لا يكون مقولا على ذلك الغير واما
على القول بانه يكون مقولا عليه فلا يميز عنه وذلك كالملا

تكلة

فانها ليست حيوانا لانها لا تنمو ولكنها ناطقة افاده الفنري
قوله هو مفعول مطلق للمقول وقوله ذاتيا يحتمل انه نسبة
للذاتي لتعلقه به كما في قولهم الشافعي نسبة للشافعي ويحتمل انه
انه نسبة للذات لتعلقه بها بواسطة تعلقه بالذاتي ما
ذكرنا اي من كل من التعريفين فقولنا الخ الغالب للصحاح وقوله
يخرج النوع الخ بحث فيه بما تقدم من ان الجنس لا يخرج به وانما
يخرج عنه بما سيشير اليه واجيب بما مر من ان الجنس محذوف

في

والتقدير كلي جزء الماهية الخ ووجه اخراجه لذلك ان النوع تمام الماهية لاجزءها وكلا من الخاصة والعرض العام خارج منها لاجزءها يخرج الجزء المادي فيبقى ان الكلام في الكلي وحينئذ فلا حاجة لاخراج ذلك فكان الاولى ان يجعل قوله الصادق عليها توطئة لما بعده لكن المؤلف نظر لمطلق الجزء فلما كان صادقا بالجزء المادي نظر لذلك اخرجه بقوله الصادق الخ فان اي السقف وقوله جزء منه اي من البيت وقوله ولا يصدق عليه اي ولا يصدق السقف على البيت فالضمير المستتر للسقف والبارز للبيت فلا يصح ان يقال البيت سقف فلا يسمى الخ نتيجة ما قبله فانه جزء من الماهية صادق عليها ان قلت كون الجنس جزء الماهية مع كونه مقطوعا عليها غير معقول لان الجزء متقدم على الكل في الوجودين اعني الذهني والخارجي والمحمول لابد ان يكون متحدا مع الموضوع في الوجود الخارجي قلت اجاب عن ذلك السعد بانه ليس المراد انه جزء من الماهية وصادق عليها من حيثية واحدة بل المراد انه جزء منها من حيث اشتراط ان لا يدخل فيه الفصل ولا شك انه متقدم عليها من هذه الحيثية وصادق عليها من حيث انه لا يشترط فيه ذلك فهو جزء منها باعتبار وصادق عليها باعتبار اخر مثلا الحيوان ان اخذ بشرط ان لا يدخل فيه الناطق فهو جزء من ماهية الانسان وان اخذ لا بهذا الشرط فهو صادق عليها وانظر هل يأتي مثل هذا الاشكال والجواب في الفصل ايضا لكن لا يجعل الخ هو محط التوجيه بل في جواب الخ اضراب انتقالي وقوله عند الشركة الخ ظرف لقوله بل في جواب الخ في السؤال متعلق بالشركة واما قولنا الخ مقابل لمحذوف تقديره اما قولنا جزء الماهية الخ فنعني به ما تقدم وان اختلفت الواو للحال فقولنا الخ الفا للافصاح وقوله ايضا معدمة من تأخير وقوله يخرج الشخصي فيه ما تقدم غير مرة وقوله فلا يكون الخ مفرع على ما قبله وقوله يخرج الجزء المادي فيه ما علمت يخرج النوع الخ وجهه ان كلا

من

من النوع والجنس لا يصدقان في جواب اي ما هو وانما يصدقان في جواب ما هو وان العرض العام لا يصدق في ذلك بل ولا يقع في الجواب اصلا على تمام فانها الخ محط التعليل قوله ولكن الخ اعلم ان كل واحد الخ لو قدم الكلام على الجنس فيما مر لكان اولى لكنه نظر له المناسبة بينه وبين الفصل في ذلك فجمعهما معا قد يكون اي كله وقوله لما هو الخ اي لنوع هو اي كل منهما جنس وفصل له اي لما وقوله وقد يكون اي كل وقوله بعيدا اي عما هو جنس وفصل له فحذف من الثاني لدلالة الاول وشمل قوله وقد يكون بعيدا ما هو بعيد بمرتبة وما هو بعيد بالاكثر كما سيتضح ان شاء الله تعالى اما الجنس الخ اي اما بيان ذلك في الجنس فقد علمت الخ ومحط البيان قوله فان كان الخ ومحصله ان الجنس تارة يكون تمام المشترك بين الماهية وبين كل ما شاركها فيه من الماهيات كما في الحيوان بالنسبة الى نحو الانسان فانه تمام المشترك بينه وبين كل ما شاركه فيه فلا يتخيل شيأ يشاركه الانسان في الحيوانية الا وجدت الحيوان تمام المشترك بينه وبينه وذلك هو الجنس القريب وتارة يكون تمام المشترك بين الماهية وبين بعض ما شاركها فيه من الماهيات دون بعض كما في الجسم بالنسبة الى نحو الانسان فانه تمام المشترك بينه وبين بعض ما شاركه فيه وهو الحجر وليس تمام المشترك بينه وبين بعض آخر كالفرس وذلك هو الجنس البعيد ثم هو تارة يكون تحته تمام مشترك اخر اخص منه فقط كما في الجسم النامي بالنسبة للانسان فان تحته تمام مشترك آخر اخص منه فقط وهو الحيوان وذلك هو البعيد بمرتبة واحدة وتارة يكون تحته اكثر من واحد اذ تحته الجسم النامي وهو تمام المشترك بينه وبين الشجر وتحته ايضا الحيوان وهو تمام المشترك بينه وبين الفرس مثلا وذلك هو البعيد باكثر من مرتبة فتأمل تشاركها المتبادر ان الضمير المستتر عائد للماهية الثانية والبارز عائد للاولى وقوله فيه اي في ذلك الجنس وبين بعض

ما يشاركها فيه اي من الماهيات ويتقدم جار ومجرور متعلق بما بعده
ونحو صاي كالفرس فانه تمام الخ تعليل لجعل ما ذكر مثالا للجنس القريب
مثلا اي والحمار ونحوه وكذلك الجسم الخ اي انه جنس قريب
بالنسبة لذلك مثلا اي والحديد اي ونحوه فانه تمام الخ تعليل
لقوله وكذلك الجسم الخ فانه الخ تعليل لجعل الجسم بذلك النسبة
هو المثال وقريب للحق لا حاجة لذكره هنا واما الفصل الخ اي واما
بيان ذلك في الفصل فان كان الخ وملخصه مع ايضاح ان الفصل تارة يكون
مساويا للماهية بان كانا متحدين مصداقا مع اختلافهما مفهوما وتارة
لا يكون كذلك بل يكون اعم منها واذا كان مساويا لها فتارة يكون ٢
تمام الجزء المميز لها اذ لا يحتاج لشيء اخر معه في تمييزها وذلك هو
الفصل القريب لها وتارة لا يكون تمام الجزء المميز لها واذا كان كذلك
فتارة يكون تمام المميز لذلك المميز كالفوق التي هي جزء من ماهية
الناطق التي هي متفكر بالقوة فانها ليست تمام المميز لماهية الانسان
بل جزء منه وذلك الجزء تمام المميز لذلك المميز الذي هو الناطق
وهذا هو الفصل البعيد بالنسبة للماهية والفصل القريب بالنسبة
لمميزها وتارة يكون ليس تمام المميز لذلك المميز كالراسخة التي
هي جزء من ماهية الفوق التي هي كيفية راسخة في الذهن فانها
ليست تمام المميز لذلك المميز بل جزء منه وهذا هو الفصل البعيد
بالنسبة للماهية بل وبالنسبة لمميزها الا انه بعيد بالنسبة الاولى
برتبتين وبالنسبة الثانية برتبة والفصل القريب بالنسبة للمميز
المميز وعلى هذا القياس لكن لا بد ان ينتهي المعرف ذلك الفصل الى امر
بسيط لئلا يلزم التسلسل اذ لو كان مركبا واعتبر جزءه وذلك الجزء
يكون مركبا ايضا ويعتبر جزءه وهكذا لزم ما ذكر واذا كان
فصل الماهية ليس مساويا لها بل اعم منها فهو فصل بعيد بالنسبة
لها وان كان قريبا بالنسبة لبعض اجناسها ثم هو تارة يكون تحته
فصل فقط وذلك كالحساس بالنسبة للانسان فانه ليس مساويا
لماهيته وتحته فصل فقط وهو الناطق وهذا فصل بعيد برتبة
واحدة

واحدة وتارة يكون تحته اكثر من فصل وذلك كالنامي بالنسبة للانسان
فانه ليس مساويا لماهيته وتحته اكثر من فصل فان تحته الحساس
والناطق وهذا فصل بعيد باكثر من مرتبة فليتامل فان كان
مساويا للماهية الخ قد عرفت ان المراد بالمساواة هنا الاتحاد فيما
صدق مع الاختلاف مفهوما وان وهم فيه بعضهم حيث فهم ان
المراد المساواة في المفهوم فهو فصل قريب بتقدم انه كالناطق
ونحوه فهو جزء من تمام المميز ثم هو تارة يكون تمام المميز
لذلك المميز وتارة يكون جزءا من المميز له كما سيشير اليه بقوله فان
كان تماما الخ ومساويا اي لتمام المميز وقوله لانهما معا اي لان
تمام المميز وجزءه يساويان الماهية اي ومعلوم ان كلا من المساويين
لشيء مساو للاخر فاذا فرضت ان زيدا وعمرا يساويان بكر لزم ضرورة
ان كلا منهما مساو للاخر فهو ايضا الخ مفرع على قوله فهو جزء
من تمام المميز وايضا مقدمة من تاخير والاصل فهو فصل لتمام المميز
ايضا اي كما انه فصل للماهية فان كان تماما الخ قد علمت ان
هذا تقسيم لجزء المميز الى قسمين الاول ما يكون تمام المميز لتمام المميز
كالفوق فانها تمام المميز لتمام مميز الماهية الذي هو الناطق اذ
تعريفه متفكر بالقوة كما علمت وتعريف الفوق التي هي تمام
المميز له كيفية راسخة في الذهن لمميز الضمير عائد على تمام
المميز فهو اي ذلك الفصل الذي هو تمام المميز لتمام مميز الماهية
وقوله فصله القريب اي فصل تمام المميز القريب له والا فهو الخ
اي والا يبقى تمام المميز لتمام المميز فهو جزء الخ وقوله من تمام المميز له
اي لتمام المميز ولا بد ان ينتهي الخ كان الاولى ان يقول ولا بد
ان ينتهي الى امر بسيط لئلا يتسلسل ويلزم الخ كما اشرت اليه فيما
لان ما ذكر لا يستلزم انتفاء التسلسل كما يقتضيه صنيعه
لاحتمال ان يكون هذا الفصل مركبا من جنس وفصل مساو لبعض
الفصول وتمام المميز له وذلك مركب من جنس وفصل مساو لبعض
الفصول وتمام المميز له وهكذا فيأتي التسلسل ويلزم تركب

في الهامش: ما ذكر تماما الخ
في الهامش: تمام الجزء المميز لها هيئة الانسان بالنسبة لماهيته الانسان مساويا لها صح
في الهامش: واذا كان مساويا لها فتارة يكون تمام الجزء المميز لها وتارة لا يكون تمام الجزء المميز لها وذلك كالناطق فانه مع كونه
في الهامش: واذا كان تماما فتارة يكون تمام المميز لذلك المميز وتارة لا يكون تمام المميز لذلك المميز بل جزء من تمام المميز

الى اخره عطف لازم على ما قبله فهذا الفصل اي الذي انتهى لبعض
الفصول وكان تمام المميز لها وقوله لذلك الفصل اي الذي ساواه هذا
الفصل وكان تمام المميز له وقوله وفصل فصل للماهية اي ولو بوسائط كما
اشار له بقوله فهو فصل بعيد لها بمرتبة او اكثر هذا كله الخ لو قال من
اول الامر وان كان اعم منها فهو فصل بعيد لها بمرتبة ايضا او اكثر كالحساس
والمتحرك بالارادة للانسان الان هذا الفصل الخ لكان اوضح واخصر
فهو فصل لبعض اجناسها اي كالحيوان فالحساس مثلا فصل لذلك
مثلا لا حاجة له بعيد الخ لعله مرتبط بمحذوف والتقدير وهو
فصل للماهية بعيد الخ وقوله بمرتبة الخ قد علمت توضيحه تمام
الامر الخ استدراك على جعل ذلك فصلا للماهية كلنه قد
يميزها الخ استدراك على قوله الان الخ وهو استدراك صوري بهذا
الاعتبار اي كونه يميزها عما لا يشاركها فيه وان كان اعم الواو للحال
يلزم عليها الخ بيان لوجه ضعفها وقوله ان يسمى الجنس فصلا اي لان
الحيوان مثلا يميز الانسان عما لا يشاركه في الحيوانية كالحجر والشجر والجماد
الجنس غير العالي اذ لا يتاتى ذلك الا عتبار فيه واجيب بمنع هذا
اللزوم المذكور وذلك لانا اعتبرنا في حد الجنس كونه في جواب ماهو
وفي حد الفصل كونه في جواب اي ماهو وحينئذ اذا وقع الحيوان
في جواب ماهو كان جنسا واذا وقع في جواب اي ماهو كان فصلا فهو
في حالة وقوعه جنسا غير فصل وفي حالة وقوعه فصلا غير جنس
وتعقب هذا الجواب بانه يخالف اعتبارهم في الفصل ان لا يكون تمام
المشترك ورد بان المعتبر فيه ذلك انما هو الفصل القريب لا مطلق
الفصل والخاصة الكلي الخ سميت بذلك لانها تخص الماهية دون
غيرها كالضاحك للانسان كذا في بعض النسخ وفي بعضها كالفصل
الخ والاول هو الاولى لان الكلام في الكلي المحمول حمل مواطاة لا حمل
اشتقاق وليس الضحك كذلك واورد على التمثيل بالضاحك للخاصة
انه حكي ان النساس يضحك اذا سمع ما يتعجب منه او رآه وانه
وقع الضحك من الجن والملائكة كما في بعض الآثار واجيب بان

ذلك

ذلك ليس باقتضاء الطبع له بل هو امر اتفاقي بخلافه في الانسان قال
العنابي ومن يجعل ذلك باقتضاء الطبع عليه ايضا ان لا يجعل الضاحك
من خواص الانسان اي لانه من العرض العام على هذا الرأي في جواب
اي ما هو كان الاولى اخذا مما مر ان يزيد على ذلك في عرضه ليتبين
ان السؤال عن العرض ولو اراد ذلك لاستغنى عنه بقوله قولا عرضيا
قولا عرضيا نسبة للعرض لتعلقه به بواسطة تعلقه بالعرضي او نسبة
للعرضي من اول الامر كما مر نظير في الذاتي تخرج عنه الاشخاص
جرى هنا على التحقيق من ان الجنس لا يخرج به وانما يخرج عنه
يخرج الجنس الخ اي لانها ليست خارجة عنها اذ كل من الجنس والفصل
جزء منها والنوع تمام وقوله في الحد الثاني الكلي الخ ظاهره
ان مجموع كل من الكلي والمقول جنس وليس كذلك بل الجنس هو الكلي
فقط والمقول توطئة لما بعده يخرج الجنس الخ وجهه ان كلا
منها لا يقال في جواب اي ما هو بل العرض العام لا يقع في الجواب اصلا على
ما تقدم والعرض العام الخ سمي بذلك لانه يعم الماهية وغيرها
وان لم يكن شاملا لجميع افرادها اخذا من التقسيم الآتي كالمتحرك
للانسان كذا في نسخ وفي بعض النسخ كالمتحرك للانسان وفيه ما تقدم
وكل من الخاصة الخ شمل كلامه بحسب ظاهره ثنتين وثلاثين
صورة ست عشرة منها للخاصة ومثالها للعرض العام لان كلا منهما
اما شامل او غير شامل وكل منهما اما لازم او مفارق فهذه اربع ثم
ان المفارق بقسميه ينقسم الى بطيء المفارقة او سريعها وكل
منهما الى سهلها او صعبها فهذه ثمانية واللازم بقسميه ينقسم
الى اللازم للوجود او للماهية وكل منهما الى ما بواسطة او بغيرها
فهذه ثمانية ايضا فتكون الجملة ستة عشر لكل من الخاصة
والعرض العام وحينئذ فالمجموع ما ذكر وسيذكر في شرح المفارق الدائم
وهو اما شامل او غير شامل وكل منهما يجري في الخاصة والعرض العام
ويضم ذلك الى ما ذكر يكون المجموع ستا وثلاثين هذا وجعل
بعضهم الصور ستا وعشرين وذلك لان اللازم لا يكون الا شاملا

واللازم الموجود لا يكون الا بواسطة وحينئذ فيسقط عشر لبطلان كون
اللازم غير شامل سواكان لازما للوجود او للماهية بواسطة او بغيرها
وسواكان خاصة او عرضا عاما وكونه شاملا لازما للوجود بلا واسطة
سواكان خاصة او عرضا عاما واذا اسقط عشر من ست وثلاثين كان
الباقي ستا وعشرين فعليك باستخراجها اما شامل اي لجميع افراد
الماهية وقوله او غير شامل لذلك وكل منهما الخ ظاهر ان الضمير
عائد للشامل وغير الشامل فيقتضي ان غير الشامل ينقسم الى لازم
ومفارق مع انه لا يكون الا مفارقا كما يؤخذ مما مر ويحتمل ان
الضمير عائد للخاصة والعرض باعتبار احد القسمين وهو الشامل
اما لازم اي عقلي وهو الذي يستحيل في العقل انفكاكه كما سيذكره
وقوله او مفارق اي غير لازم عقلي وهو الذي لا يستحيل في العقل
انفكاكه ولو اتفق دوامه كما سيأتي وان لم يشمل ذلك قوله والمفارق
اما بطئ المفارقة الخ والمفارق الخ اي سواكان شاملا او غلا
وان كان قوله وكل منهما الخ خاصا بالشامل على ما مر وقوله اما بطئ
المفارقة اي بحيث لا يزول الا بعد طول وقوله او سريعها اي بحيث
يزول من غير بطئ وقوله وكل منهما اي من بطئي المفارقة وسريعها
وقوله اما بسهولة او صعوبة اي مفارقته بسهولة الخ اما
لازم للوجود اي لوجود الافراد وقوله او للماهية اي وان لم توجد
افرادها وقوله اما بوسط اي بسبب واسطة وقوله واما بغير وسط
اي مع غير واسطة وجعل بعضهم الباء بمعنى مع فيهما وهذا التقسيم
خاص بقوله او للماهية دون ما قبله فانه لا يكون الا بوسط
على مام يخرج الجنس الخ تقدم وجهه وقوله يخرج الخاصة
اي لانها لا تصدق الا على الماهية واعلم ان الخاصة والعرض
العام الخ هذا تقسيم اولي وسيأتي تقسيم ثانوي لبعض الاقسام
التي هي الخ انث الضمير مع ان المناسب تذكيره لكونه عائدا
لكل واحد نظرا للخبر وفي بعض النسخ التي هو بضمير التذكير وهو

ظاهر

اي بح

ظاهر اي يحمل الحد هذا التغيير باللازم لقوله شاملا لجميع الافراد ويكون
الخ معطوف على مدخول ان في قوله ان يكون الخ كالمتنفس الخ مثال
مثال للخاصة بالنسبة للحيوان وللعرض العام بالنسبة للانسان وكان
الاولى ان يقول كالمتنفس لمام وهكذا يقال فيما ياتي ذي الرئة
احترز بذلك عن السمك لانه لا رئة له وهي لحمة تروح على القلب
لولاها لاحترق من حر المعدة كالضاحك الخ المثال الاول للخاصة
والثاني للعرض العام كالمخلوقية مثال للخاصة بالنسبة للممكنات
وللعرض العام بالنسبة للحيوان فلا يمكن الخ مفرع على التمثيل
بالمخلوقية لما ذكر لقيام البرهان الخ تعليل للمفرع والمفرع عليه
فلا يقال لا حاجة الى ذلك لما هو القاعدة من ان المفرع على شئ في
التفريع ويعلم من ذلك ان اللازم لوجود الافراد لا يكون الا
بوسط كلمام ثم لا يلزم منها الخ ولذلك قيد بالموجود في قوله
فلا يمكن ولا الحيوان موجود كالكاتب الخ المثال الاول للخاصة
والثاني للعرض العام ثم اللازم اي للماهية لما مر من ان اللازم
للوجود لا يكون الا بواسطة وقوله الى لازم بوسط اي سواكان
ذلك الوسط برهانا او حدسا او تجربة وان قصر بعضهم على
الاول فقال قوله الى لازم بوسط اي وسط برهاني كالحدوث
للعالم فانه لازم بوسط برهاني وهو التغير بان يقال العالم متغير
وكل متغير حادث وقوله والى لازم بغير وسط اي برهاني بان
لا يكون هناك وسط اصلا او كان هناك وسط غير برهاني
وهو الحدسي والتجربي وغير اللازم هو المعبر عنه فيما مر بالمفا
سواكان شاملا او لا لا يزول تفسير لقوله دائم وكذا قوله
مفارق تفسير لقوله زائل في العقل اي بسببه ليست
بهذه المثابة اي بكونها يستحيل في العقل ان تفارق اذ ما
من لون الخ تعليل لقوله ليست بهذه المثابة واما المفارق الخ مقا
لقوله فالدائم الخ كما وقوله فاربعة اقسام وكل منها يجري في الخاصة
والعرض العام وعلى كل اما شامل او غير شامل كمام فلا تغفل

بل

ق

كالشباب مثال للخاصة بطئ المفارقة عسيرها ومثال المرض العام بطئ المفا
عسيرها سواد الشعر بالنسبة للانسان ولم يمثل له في الشرح وقوله
كحمرة الخجل مثال للخاصة السريعة السهلة ومثال المرض العام السريع
السهل المركة بالنسبة للانسان وترك مثاله في الشرح وقوله كبعض
الامراض اي الخاصة بالانسان عادة او العامة له ولغيره من الحيوانات
فهو مثال للخاصة والمرض العام وهكذا يقال فيما بعد غير الحادة
بالحا المهملة بعدها الف ودال مهملة مشددة اي غير الصعبة
المعاناة اي المعالجة هو في الاصل الحاجز بين
الشيئين وفي الاصطلاح الالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني
المخصوصة كسائر اسما التراجم كمام المعرف الخ لا يخفى ان فيه
مجازا في الاسناد من باب اسناد الشيئ الى آلته لانه معرف به وكذلك
في قولهم العقول الشارح فانه مجاز من باب الاسناد الى الالة لانه
مشروح به واما اطلاق التعريف على ذلك فمجاز مرسل من باب
اطلاق اسم الشيئ على آلته ثم ان اريد بشرح الماهية ايضاحها
بذاتيها كان المقول الشارح اسما للحد التام فقط فيكون اطلاقه
على مطلق المعرف مجازا مرسلا من تسمية الشيئ باسم بعض افراده
وان اريد به تمييزها عن غيرها باي وجه كان اسما لكل من اقسام
المعرف الآتية فيكون اطلاقه على ذلك حقيقة وهذا كله
بقطع النظر عن جعل تلك الالفاظ اعلاما والا تعين انها حقيقة
للحقيقة فيه ان كلامه قاصر على معرف الموجود اذ
هي التي لها الحقايق دون المعدومات تمام ويجاب بانه اراد با
لحقيقة مطلق المفهوم فلا قصور واجاب بعضهم بانه افتقر
على ذلك لكونه هو المحقق ما معرفته الخ اورد عليه انه
غير مانع لدخول المذمومات بالنسبة الى لوازمها البينة كالموت بالنسبة
الى البصر ولدخول كل من المتضايفين بالنسبة الى الآخر كالابوة
بالنسبة الى البنوة وبالعكس ويجاب بان المراد ما معرفته سبب
الخ على وجه خاص بان يحمل عليه كما سينبه عليه في الشرح واجاب

بعضهم

قوله ص

بعضهم بان المراد بالمعرفة الاولى الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية الحصول
عن جهل كما سيذكر في الشرح وما ذكر ليس كذلك لان المراد بالمعرفتين
فيه شيئ واحد فان قلت اذا كان المراد هنا بالمعرفة الاولى
الخطور بالبال وبالمعرفة الثانية الحصول عن جهل كان استثنا لهما
في التعريف معترضا لانه اما من باب الحقيقة والمجاز ان كان احدهما
حقيقة والاخر مجازا واما من باب المشترك ان كان كل منهما حقيقة
اجيب بما افاده ابن يعقوب من انه لا محذور في ذلك لعدم
الليس للعلم بان المجهول لا يعرف به والمعلوم لا يعرف وسياتي لذلك
تتمة ان شا الله تعالى فالبدان يكون الخ فرع على التعريف
المذكور تعريفات اربعة كما يظهر للناظر فيه وقوله ان يكون غيرها
اي باعتبار الاجمال والتفصيل في الحد والرسم وباعتبار الظهور
والخفا في التعريف اللفظي وقوله وسابقا في المعرفة عليها اي لا
معها ولا بعدها وقوله واجلى منها اي عند السامع لا غير لان
بعض الالفاظ يكون اشهر من غيره عند قوم ويكون مساويا
او اخفى منه عند اخرين والتعبير بافعل التفضيل فيه نظر لانه
يقتضي ان فيها اصل الفعل وليس كذلك فكان الاولى ان يقول
وظاهرا عنها كما عبر به بعضهم لا يقال انه على غير بابه لانه يمنع
من ذلك اقتران من كما نص عليه بعض المحققين هذا وقال
بعضهم لا حاجة الى قوله واجلى منها للاستغنا عنه بقوله قبل
وسابقا في المعرفة عليها لانه يلزم منه انه اجلى منها اه وقوله
ومساويا لها اي متحدا معها ما صدقا ومخالفا لها مفهوما كما مر
فيلزم من ذلك انه مطرد منعكس وقوله لا اعم ولا اخص تفسير
لما قبله باللازم والمراد لا اعم مطلقا او من وجه وكذا قوله
ولا اخص وفهم بالاولى انه لا يكون مباينا كما سيذكر في الشرح
والا كان الخ اي والا يكن مساويا لا اعم ولا اخص بان كان اعم مطلقا
او بوجه او اخص كذلك كان غير مطرد بمعنى انه لا يلزم من
وجوده وجود المحدود وذلك اذا كان اعم او غير منعكس

بمعنى انه لا يلزم من انتفائه انتفاء الحد ورسم وذلك اذا كان اخص ضمت
من هذا ان فيه مع ما قبله لفا ونشرا مرتبا على المزدي على
مفهومه وتقسيمه وقوله على ما يتركب منه اي من افراده
ثم المركب الخ توطئة لبيان سبب تقديم الكلام على التعريفات
قبل الكلام على المقتضايا في قوة المزدي مؤول بالمزد
لا يؤوله بالمزد تفسير لقوله محض فالذي في قوة المزد الخ الغا
للافصاح هو المزد المقيد الخ فهذا هو المركب التقييدي
نحو قولك الحيوان الناطق بخلاف الثاني فهو المركب الخبري نحو
زيد كاتب كقولنا الخ انما مثل للمقيد بصفات ولم يقيد بمثل
المقيد بصفة لظهوره ومثاله ان تقول الحيوان الناطق
فيقوم مقام ذلك مزد واحد وهو الانسان والمركب الذي الخ
لو اسقط لفظ المركب وقال والذي الخ لكان انسب بما قبله
قبل المركب طبعا ووضعا اعلم ان اقسام التقدم خمسة تقدم بالز
كتقدم الاب على الابن وتقدم بالمكان كتقدم الامام على المأموم
ومن ذلك التقدم بالوضع وتقدم بالشرف كتقدم العالم على الجا
وتقدم بالعلة كتقدم حركة الاصبع على حركة الخاتم والمراد
بتقدمها عليها تقدمها عليها في التعقل لا في الوجود الخارجي والا
فهما متقارنان فيه والمراد بكونها علة فيها انها ملزومة لها
مع كونها غير مؤثرة فيها كما هو مذهب اهل السنة وتقدم بالطبع
كتقدم الواحد على الاثنين وضابطه ان يكون الثاني متوقفا
على الاول وليس معلولا له كان الابتدا في المركب اي في الكلام
على المركب وقوله بما هو اقرب الخ اي بمركب هو اقرب الخ وهو الذي
في قوة المزد ومؤول به فلذلك اي لاجل كون الابتدا في المركب
بما هو اقرب الى المزد اولى من الابتدا بالمركب المحض لاسيما
اي خصوصا اذا كان الخ كان الاظهر ان يقول وهما الحد
بالفصل وحده الخ وذلك كان تقول في تعريف الانسان هو ناطق
فهذا حده بالفصل وحده فهو حد ناقص او ضاحك فهذا رسم

بالخاصة

بالخاصة وحدها فهو رسم ناقص اعني الخ انما اتى بذلك لاجل قوله
لاسيما الخ فليس المراد تعشير الحد والرسم الناقصين بكون الفصل
والخاصة مزدين اذ لا يشترط فيهما ذلك المزدين اي كما في المثا
السابقين وقوله لا المركبين وذلك كان تقول في تعريف الجوهر
هو الاخذ قدرا من الفراغ فهذا حد بالفصل المركب او تقول في تعريف
الانسان هو الماشي بالقدمين العريض الاظفار البادي البشرة
المستقيم القامة فهذا رسم بالخاصة المركبة من عوارض تختص
جملتها بالموصوف لا كل منها لوجوده في غيره على ان الخ هذا استدراك
على قوله لاسيما الخ الموهم انه متفق على ذلك فعلى ان بمعنى
لكن وقوله من يمنع الخ وتقدم انهم الاقدمون من المناطقة
بالفصل والخاصة المزدين يقتضي انه يصح عنده التعريف بالفصل
والخاصة المركبين وهو كذلك لكن الخ استدراك على
الاستدراك قبله لانه قد يتوهم ان المانعين هم الجمهور وهذا
زعم اشعر به قوله على ان من اهل المنطق الخ على ان ذلك اي
المزد وكان الانسب ان يقول لكن جمهورهم لا يمنعون ذلك
وايضا قد مر الخ هذا بيان لسبب اخر لتقديم التعريفات لكن
من حيث مفادها على الحج كان المناسب لما قبله التعبير
بالقضايا بدل الحجج والتصورات سابقة الخ لان التصديق
متوقف على التصور وهذا هو المراد بقولهم الحكم على
الشيء فرع عن تصوره فقولنا الخ لغا فصيغة لا قضا
عن شرط محذوف والتقدير اذا اردت بيان ما ذكرناه فقولنا الخ
وهي اي المقدمة وفي بعض النسخ وهو بالتذكير مراعاة للخبر وقوله
ان تعلم الخ اي متعلق ان تعلم الخ وهو الالفاظ فهو على تقدير مضا
والا اقتضى ان المقدمة هي العلم بما ذكر وليس كذلك للعقل
اي للنفس بسبب العقل ففيه تسمح من يرى الخبر الخ اي كالتضا
الذي يحصل لمن يرى الخ ومثل ذلك يقال في قوله بعد كمن عرف الخ بان
يقال كالخطوب الذي يحصل لمن عرف الخ فيجهل الخ كان الانسب

لين

ا

ب

ج

د

ه

و

ز

ح

ط

ي

وهو يجهل الخ وقوله لم يتركب اي من اي شيء يتركب اي يجهل جواب ذلك
فهذا اي المعرفة المفهومة من قوله عرف وقوله بمعنى حصول الخ الاضافة للبيان
وعبر هنا بالحصول وفيما قبله بالانتاج للتفنن عند العقل اي عند
النفس اي لها وكذا يقال فيما ياتي لا يعلم حقيقته تفسير لقوله مجهولا
قد تدخل بكسر الثاني كعلم على ذكر بضم اوله كما تقدم فقولنا
الخ اي فاقول ان قولنا الخ ليصح ان يكون جواب الشرط اذ لابد ان يكون
الجواب مترتبا على فعل الشرط قد تكرر فيه لفظ المعرفة الخ اي ولو
بالقوة ليدخل الاول فانه مشتق الخ علة لجعله من الثلاث المذكورة
ما معرفته فيه تسمح وكان الاولى اسقاطها سبب لمعرفته فيه
تسمح ايضا فقوله الخ الفاء فصيحة الان الخ مرتبط بقوله
لما كان معلوما فان مثل هذا الخ تعليل لقوله وليس يعني الخ ولم
الاشارة عائدة لما كان معلوما الان العقل قد يغفل عنه وقوله لا يجد
للغافل عنه اي واما للناسي فيجد له لان معرفته السابقة كانها لم تكن
فاندفع ما اعترض به هنا نعم اذا احتيج الخ استدراك صوري
كما في مخاطبات الناس اي مكالماتهم بعضهم لبعض وقوله في محاورا
اي امورهم التي يتحاورون فيها ويشتغلون بها فعطف قوله ومبايعاتهم
عليه من عطف الخاص على العام وان كان ظاهر قوله وغيرهما خلافه
فان كلا واحد الخ تعليل لقوله كما في مخاطبات الناس الخ وقوله بسبب ما
اي عليه وقوله بذكر الاسم اي بسببه بالمعنى الاول اي الذي هو
اتضاح الامر المنفس بعد ان كان مجهولا والا كان الخ اي والا يكن
ليس المقصود ما ذكر بان كان المقصود ذلك مع كون الغرض انه انما
ذكر المعرف من غير ان ياتي بشيء يعرفه كان تعريفا للمجهول بالمجهول وهو
لا يصح ويقولنا مع كون الغرض الخ اندفع اعتراض بعضهم على المؤلف بانه
لا يترتب على ما ذكر تعريف المجهول بالمجهول وانما يترتب عليه لزوم التسلسل
لانه لا يريد ذلك الا لو كان المراد انه انما يعرف المعرف ثم بما يعرف ذلك
وهكذا على انه لا يلزم التسلسل ح الا اذا لم ينته الامر الى معرف
ضروري ومن ذلك يؤخذ ان قصر هذه المعرفة على المعنى الثاني

ليس

ليس على ما ينبغي والاولى ان لا يقصرها على ذلك بل يجعلها بمعنى التفهم
مطلقا ليشمل المعنى الثاني اذا انتهى الامر الى المعرف الضروري تامل
وتؤتى بها الخ اي كان يقال في تعريف الانسان مثلا هو حيوان ناطق
واشار بذلك الى ان المراد بقوله ما معرفته الخ ان يكون ذلك على وجه
مخصوص كما مر بسبب ذلك اي بسبب خطورها بالبال مع كونها
محمولة على المعرف فلفظ المعرفة الخ تفريع على مجموع ما تقدم وكان
الاولى ان يقول قبل ذلك وقولنا سبب لمعرفتها نعني به انه سبب لانتضا
للعقل بعد ان كانت مجهولة لينا سب صنيعه السابق ولعله لم يصرح
بذلك للعلم به وقوله المذكور اي ولو بالقوة كما مر بمعنى حصول
الخ الاضافة للبيان وكذا ما بعد يشمل الحد الخ محصل ما ذكره
انه يشمل اربعة اقسام على ما ياتي وهي الحد والرسم بقسميهما والتعريف
بالمثال والتعريف باللفظ المرادف ويشمل ايضا التعريف بالتقسيم كتعريف
العلم بانه منقسم الى تصور وتصديق هذا والتحقيق انه لا حاجة
لزيادة التعريف بالمثال وما بعده لدخول ذلك في الرسم كما سيشير اليه
المؤلف لانه تعريف بالخاصة اذ التعريف بالمثال في قوة ان يقال هو
مثل كذا والتعريف باللفظ المرادف في قوة ان يقال هو مسمى بكذا وله
والتعريف بالتقسيم في قوة ان يقال هو منقسم الى كذا وكذا ولا شك
ان كلا مما ذكر تعريف بالخاصة بالمثال المراد به ما يعم المشبه به
لا خصوص الجزئي الذي يذكر من الطلي اخذا من تمثيلهم لذلك بقولهم
العلم كالنور والجهل كالظلمة بل يصرح بذلك قول المؤلف وهو التعريف
بالشبه لكن فيه قصور لانه لا يشمل التعريف بالمثال الحقيقي
وذلك الشبه الخ يشير به وبنظيره بعد الى ما ذكرنا فتنبه فهو اي
التعريف المذكور يعني لوجوب الخ اي يعني في تعليله وقوله
تغاير السبب والمسبب مقتضاه ان السبب هو المعرف والمسبب هو الحقيقة
مع انه في المتن جعل السبب هو معرفة المعرف والمسبب معرفة الحقيقة
ولا مانع من صحة ذلك ايضا والشيء الخ في قوة تعليل ثان فكانه
قال ولان الشيء لا يعرف الخ وقوله والا لزم الخ اي بان لا يكن لا يعرف نفسه

لعله الاول اه

حها

بف

تهم

حبه

بان كان يعرف نفسه لزم الخ وذلك لان مقتضى كونه معرفا بكسر الراء انه معلوم ومقتضى كونه معرفا بفتحها انه مجهول فيلزم ان يكون معلوما مجهولا وهو باطل واجلى منها فلا يصح التعريف بالمساوي في الخفا ولا بما هو اخفى منها وتقدم ما فيه من معرفة المعرف لو قال من المعرف لكان اولى او مباين فهم من كلامه بالاولى بما سياتي والانحصار ظاهر اي مما تقدم في الفائدة المازم فان قيل بقي التراد والتناقض فلا انحصار اجيب بانه ادخل الاول في المساواة والثاني في التباين ولا شيء من هذه اي المذكورات اي التي هي الاعم بقسميه والاخص كذلك والمباين اما الاعم الخ اي اما كون الاعم سببا لمعرفة الحقيقة فباطل وكذا ما بعده والمراد الاعم مطلقا وكذا قوله والاخص اخذ مما ياتي لانه يفهم الخ مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الحيوان فلا شك انه يفهم منه ان غير افراد المحدود كالفرد الحمار والفرس من جملة افراد المحدود لانه يوهم الخ مثلا اذا قيل في تعريف الحيوان هو الانسان فلا شك انه يوهم ان بعض افراد المحدود كافراد الفرس ليست منه فيوقع في الجهل المركب وانما حذف ذلك من الثاني لدلالة الاول فالاعم الخ متفرع على مجموع الامرين السابقين وقوله فاسد الطرد اي لانه لا يلزم من انتفاء الحد انتفاء المحدود فهو غير جامع اذ معنى الطرد الخ فهو التلازم في الثبوت من جهة الحد وقوله كلما وجد الحد وجد المحدود فلا يزيد الاول على الثاني بافراد يصدق فيها دونه فيلزم ان يكون مانعا وما هو اعم اي وهو في مثالنا الحيوان وقوله لا يلزم من وجوده وجود المحدود لان الحيوان يوجد في الحمار ونحوه ولا يوجد فيه الانسان فدخل في الحد ما ليس من افراد المحدود فكان غير مانع ومعنى العكس الخ فهو التلازم في الانتفاء من جهة الحد ايضا وقوله كلما انتفى الحد انتفى المحدود فلا يزيد الثاني على الاول بافراد ينتفي فيها الاول دونه فيلزم ان يكون جامعا وقوله وما هو اخص اي وهو في مثالنا الانسان وقوله من المحدود وهو في مثال الحيوان

من وجود الحد وجود المحدود فهو غير مانع وقوله فاسد العكس اي لانه لا يلزم صح

الحيوان وقوله لا يلزم من انتفائه انتفاء المحدود اي لان الانسان ينتفي في الحمار ونحوه ويوجد فيه الحيوان فخرج من الحد بعض افراد المحدود فهو غير جامع وما ذكر من ان معنى الطرد والعكس ذلك هو الجاري على السنة الفقها ويؤخذ من كلام القرافي تفسير الطرد باللازم في الانتفاء ويلزم منه الجمع وتفسير العكس باللازم في الثبوت ويلزم منه المنع فهو بعكس المشهور وبهذا اي بالمذكور من معنى الطرد ومعنى العكس وقوله ان الطرد يستلزم الخ فتفسير الغزالي وابن الحاجب المطرد بالمانع والمنعكس بالجامع تفسير باللازم لا بالحقيقة فيدخله من الفساد الخ مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الاسود فلا شك انه فاسد الطرد والعكس اما الاول فلانه يدخل فيه ما ليس من افراد المعرف كالفحم واما الثاني فلانه يخرج منه بعض افراد المحدود كالعبد الابيض وهذا هو الذي اشار له بقوله لانه يدخل الخ فليس بمطرد الخ فيه نشر على ترتيب اللف فغيه الخ مثلا اذا قيل في تعريف الانسان هو الفرس فلا شك انه غير مطرد اذ ليس كلما وجد الحد وجد المحدود وغير منعكس اذ ليس كلما انتفى الحد انتفى المحدود ولا شك انه لم يبق لنا شيء من افراد المحدود فقولنا الخ تفريع على ما تقدم وقوله يدخل فيه اي المنفي عنه منه والا فليس ذلك داخلا في النفي بمفهوم اجرى اي بمفهوم اولى لانه اذا لم يصح التعريف بالاعم والاخص مع انهما لا يباينان المعرف من كل وجه بل قد يجتمعان معه لم يصح بالمباين من باب اولى نشر اي تفصيل وقوله بعد لف اي اجمال والمراد نشر على سبيل الترتيب كما اشار له بالتفريع وينقسم اي المعرف من حيث هو الى اربعة اقسام اي لانه اما ان يكون بالجنس والفصل القريبين وذلك هو الحد التام واما ان يكون بالفصل وحده او مع الجنس البعيد وذلك هو الحد الناقص واما ان يكون بالخاصة مع جنس قريب او ولو بعيدا على ما ياتي من الخلاف وذلك هو الرسم التام واما ان يكون بالخاصة وحدها او مع الجنس البعيد على ما فيه وذلك هو الرسم الناقص

ولما كان العرض العام ساقطا عن الاعتبار لعدم افادته لشرح الماهية
وتمييزها عن غيرها لم ينظر لتركبه مع كل من الجنس والفصل والخاصة
وكذلك تركب الخاصة مع الفصل ساقط عن الاعتبار لعدم فائدتها معه
وبذلك سقط ايراد بعضهم لذلك حد تام سمي حد المفيد من
دخوله افراد غير المحدود والحد لغة المنع وتاما لذكر اجزاء الماهية
فيه بتمامها وقوله وحد ناقص سمي حد الماذكر ونا قصا لنقصه عن
التام لحذف بعض الاجزاء منه وقوله ورسم تام سمي رسما لكونه اثرا
وعلامة تعلى الماهية والرسم لغة اسم لذلك وتاما لشبهه بالحد
التام من حيث انه ذكر فيه الجنس مقيدا بما هو كالفصل من الخواص
وقوله ورسم ناقص سمي رسما لما ذكر ونا قصا لنقصه عن التام بحذف
بعض اجزائه منه فان قيل لم لم يسم الرسم حدا مع وجود علة
التسمية فيه وهو المنع اجيب بان ذلك في الحد لكونه بالذاتيات
اقوى منه في الرسم لكونه بالعرضيات مع كون ما ذكر اعني تسميته
رسما اعلى مما نسب به ولك ان تجيب بان علة التسمية
لا توجبها فالحد الخ الفا فصيحة القيدين احتراز من الجنس
البعيد والفصل كذلك لكن فيه ان الفصل البعيد ساقط عن
الاعتبار فلا حاجة للاحتراز عنه ولذلك جعل بعضهم التقييد
بالقريب لبيان الواقع بالنسبة للفصل وتنبيه على عدم التقييد به
فيما بعد في تعريف الانسان اي في مقام تبيين حقيقته
الانسان من الجنس القريب والخاصة انما قيد بالقريب جريا
على القول بان المركب من الجنس البعيد والخاصة يسمى رسما ناقصا
كما ذكر بعد واما على القول بانه يسمى رسما تاما فلا تقييد
وكل منهما الخ كان عليه ان يقول وكل منهما اما وحده او مع الجنس
الخ ليناسب صنيعه بعد او مع ذكر اجزائه بالمطابقة اي
كان يقال الانسان جسم نام حساس متحرك بالارادة ناطق
ومنهم من شرط في تمامه الخ مقابل لما يفهم من اطلاقه فيما مر
من انه لا يشترط ذلك بذكر الجزء الخ اي كان يقال في تعريف الانسان

حيوان

حيوان ناطق وقوله فان عكس الخ اي كان يقال في ذلك ناطق حيوان وقوله
لم يسم عند هو لانه الخ اي لان الاسم لا فائدة له حينئذ فكان التعريف
انما وقع بالاخص فقط ولعل القائل ان يقول بانه يسمى بذلك ينظر ون
لذكر اجزاء الماهية فيه وان لم يكن للاسم فائدة بل ناقصا اي بل
يسمى حدا ناقصا ومنهم من شرط التركيب الخ مقابل ايضا لاطلاق
فيما مر قوله التقضية هي ماخوذة من التقضي بمعنى
الحكم وانما اخذت منه لانها تتضمن الحكم الذي هو النسبة بان الطرفين
وهي اما فعلية بمعنى مفعولة اي مقضي فيها او بمعنى فاعلة اي
قاضية على الاسناد المجازي واعلم ان المركب التام المحتمل للصدق
والكذب يسمى كما قاله في التلويح من حيث اشتماله على التقضي
بمعنى الحكم قضية ومن حيث احتماله للصدق والكذب خبرا
ومن حيث افادته الحكم اخبارا ومن حيث كونه جزءا من الدليل مقدمة
ومن حيث كونه يطلب بالدليل مطلوبا ومن حيث كونه يحصل من
الدليل نتيجة ومن حيث كونه يبحث عنه مسئلة ومن حيث
كونه يعتمد الى دليل دعوى ومن حيث كونه محلا للبحث مبحثا فالذات
واحدة واختلاف العبارات باختلاف الاعتبارات اللفظ
المركب الخ بحث فيه بانه غير جامع لخروج القضية المعقولة كما لو
تعقلت زيد قائم ولم تلفظ بشيء والمركب من معقول وغيره
نحو اقوم فالضمير المستتر معقول واقوم لفظ واجيب بان المراد
اللفظ ولو بالقوة فدخل ما ذكر والمراد بالمركب هنا المركب الاسنادي
فقط لا ما يشمل المركب التقييدي وقد اشتمل هذا التعريف على
ثلاثة قيود اثنان منها للاخراج وواحد للادخال وهو قوله بالنظر
الى ذاته كما هو شان قيد القيد بالنظر الخ وان لم يحتمل ذلك
بالنظر للمخبر او بالنظر للعقل او بالنظر للواقع او بالنظر لدليل شرعي
فلا يقال ان اخبار الله تعالى واخبار رسله وما علم بالضرورة صدقه
او كذبه بل الخبر مطلقا واخبار مسيلمة في دعواه النبوة غير محتملة
للصدق والكذب لان اخبار الله تعالى واخبار رسله وما علم بالضرورة

ان العبارات

ابي صح

ق

فين

ص

صدقه نحو السما فوقنا لا يحتمل الكذب بل هي صادقة قطعا وما علم
كذبه بالضرورة كنحو السما تحتنا واخبار مسيلمة فيما ذكر لا تحتمل
الصدق بل هي كاذبة قطعا والخبر مطلقا من حيث مطابقته
للواقع لا يحتمل الكذب ومن حيث عدمها لا يحتمل الصدق فاشار
المص الى دفع ذلك بقوله بالنظر الخ لانه لا شك ان ذلك كله بالنظر
لذاته وقطع النظر عن غيره محتمل للصدق والكذب فقط هو
لبيان الواقع اذ لم يخرج به شيء الصدق والكذب اعترض بان
اخذهما في التعريف يوجب الدور لان الصدق معناه مطابقة الخبر
للواقع والكذب عدمها فاخذ الخبر في تعريفهما وهو مراد في القضية
فاذا اخذا في تعريفها لزم الدور واجيب بانه لما لم يحتاجا
لتعريف لشهرتهما في المحاورات لم يوجب اخذهما في التعريف الدور
فتامل وقوله القضية معطوف على قوله سرع فقولنا اللفظ
الخ الف للافصاح وقوله المفرد المراد به ما ليس مركبا تركيبا اسناديا
فيشمل المركب التقييدي وقوله ولا يعترض اي على قوله اخرج المفرد
ويحتمل ان المراد ولا يرد يعترض على التعريف والاول اقرب وقوله
بلفظ نعم الاضافة للبيان وكذا ما بعده فانهما الخ تعليل لقوله
ولا يعترض الخ وقوله وحدهما يقتضي ان المجموع من كل منهما مع ما ٢
قد يعده هو القضية فيكون له دخل في القضية وهو خلاف ما
يقتضيه قوله وانما القضية مقتدح بعدهما من انه لا دخل له فيها
فلو حذف وحدهما لكان اولى عند المحققين يشير الى خلاف
من قال بانهما جملة وهو مذهب ابن طلحة وابن عصفور من
النحويين فانهم لا يشترطون التركيب تحقيقا في الكلام والصحيح
خلافه وانما القضية مقتدح بعدهما التحقيق ان كلا منهما
قائم مقام القضية وليست مقتدحا بعده كالاوائل الخ اد خل
بالكاف بقية افراد الانشا كالعرض والتخصيض وقوله فانها لا
تحتمل الخ توجيه للاخراج فبدلالة الالتزام مثلا استفهمني
يلزمه انا عطشان وخوذ لكما هو كثير يدخل ايضا اي

Copyright © King Saud University